دورالمؤسسة التعليمية في بناء الفكرالسياسي

أ.د منى كامل تركي

أستاذ القانون الدولي العام الزائر - جامعة الحسن الاول

ملخص الدراسة

حاولت الدراسة توضيح دور الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية في بناء حضارة الدولة العلمية والمعرفية والتاريخية وفكرها السياسي لأن مهمة المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليمهم ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية وترجمته إلى واقع يلمسه أفراد المجتمع وأوضحت أثر سياسة المؤسسات التعليمية في بناء الفكر السياسي لأفراد المجتمع وأجيال المستقبل من الشباب فالسياسة التعليمية رؤية مجتمعية تشكل إطار مرجعي من خلال المؤسسات المجتمعية التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة فيه ذلك لأن التخطيط التربوي لتنمية فكر المتعلمين هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة فالمتعلم هو العنصر الأول في بناء حضارة الدولة وفكرها السياسي

وتوصلت الدراسة أن المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة تعد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المعنية للوقاية من الانحراف السياسي وتأثر الأنظمة التربوية التي تتبعها المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومؤسسات دينية ومؤسسات إعلامية على الفكر السياسي لأجيال المستقبل وتحقيق البناء السياسي والفكري وحمايته وذلك من خلال السياسة التعليمية التي تضعها الدولة لإدارتها ومعلمها والأسس التربوية التي تتضمنها المناهج والبرامج الصفية وغير الصفية

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون وذلك في تناول قيم السياسية التعليمية والمؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية وسماتها ومكوناتها بجميع المراحل التعليمية تحليل مضمون المناهج الدراسية التي تلقى على المتعلم بالمؤسسات التعليمية وأختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية - المؤسسات التعليمية - الأنظمة التربوية - الانحراف الفكري - الفكرالسياسي - التخطيط التربوي - أجيال المستقبل

Abstract

The study attempted to clarify the role of educational systems in educational institutions; in building the state's scientific, cognitive, and historical civilization, and its political thought. Because the mission of educational institutions; It is not limited to teaching reading and writing, and giving students the keys to science without working on teaching them what they need in their scientific and practical lives, and translating it into a reality that members of the community can touch. The study explained the impact of educational institutions' policy; In building the political thought of community members, and future generations of youth. educational policy; A societal vision, which constitutes a frame of reference through societal institutions, through which the educational system seeks to achieve the goals and demands of general development in it, because educational planning for the development of the educate d's thought is the starting point for all planning for comprehensive development. .

The study found that educational institutions in their different stages; They are the most important institutions of social upbringing concerned with the prevention of political deviation, in the impact of educational systems followed by educational institutions, such as schools, universities, religious institutions, and media institutions, on the political thought of future generations, and achieving and protecting political and intellectual construction. This is done through the educational policy set by the state; To manage it, its teachers, and the educational foundations included in the curricula, and the classroom and non-classroom programs.

The researcher relied on the descriptive approach, and the content analysis method, in clarifying the values of educational policy, educational institutions, school curricula, and their features and components at all educational levels. Curricular content analysis; delivered to the learner, in educational institutions. The study concluded with the findings and recommendations.

Keywords: educational policy - educational institutions - educational systems - intellectual deviation - political thought - educational planning - future generations

مقدمة

يمثل الفكر السياسي أحد أبرز اتجاهات اهتمام المجتمع حيث ينبثق عن علم السياسة الذي يعتبر أحد العلوم والتوجهات الإنسانية التي تضم كافة الإجراءات والسبل لاتخاذ القرارات المختلفة بهدف الحفاظ على استقرار وسلامة وأمان الجماعات البشرية كعلم يتم من خلاله توزيع أشكال القوة والسلطة والنفوذ في مجتمع أو دولة معينة، ولما كان لكل ميدان سياسته فأن للتعليم ومؤسساته سياسة خاصة لإدارة شؤون التعليم في شتى جوانبه فإن التعليم يستمد قوته وقوة مخرجاته من انطلاقه لسياسة تعليمية ثابته تساعد على دعم القرارات والخطط والبرامج التربوية التي تساهم في تطوير العملية التعليمية والتربوية وقد ينعكس ذلك على تطوير المجتمع والأفراد من خلال اكتساب المهارات والقيم والمعارف التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعهم.

ونظراً لأن التعليم خدمة تقدمها المؤسسات التعليمية بكل دولة لمواطنيها كحق من حقوق الأنسان فى ضوء رؤية ورساله معلنة تعمل وفق معايير قومية كغاية ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع وكحق من حقوق الإنسان للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها ولأن الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية نظام مفتوح لصلتها الوثيقة بالمجتمع والبيئة فيتأثر النظام التربوي ويؤثر في البيئة لذلك اعتبر المتعلم أهم مخرجات الأنظمة التربوية بل ويعد العنصر الأول في بناء حضارة الدولة وفكرها السياسي لأن مهمة المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليمهم ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية من معارف وأفكار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودينية وتكنولوجية وتاريخية وغيرها من العلوم بما يساعدهم في ترجمة هذه العلوم إلى واقع يلمسه المتعلمين من أجيال الشباب وغيرهم من باقي فئات المجتمع بالأمن ومسؤوليتهم عن مجتمعهم ببناء أفكاره ومعتقداته.

وقد تعمل المؤسسات التعليمية على أن لا تكون منطلق للانحرافات الفكرية وألا يجد دعاة الفكر المنحرف مناخ ملائم لنشر أفكارهم داخل المؤسسات التعليمية التي تمثل بيئة مغرية ومناسبة لكثير من دعاة الفكر المنحرف والمتطرف لهذا كانت الوظيفة الأساسية للمؤسسات التعليمية تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقيدية وللمؤسسات التعليمية بأساليب تربوية تتعدد ممارساتها من أجل تحقيق أهداف معينة وكل أسلوب منسق ومنظم ومرتبط بطبيعة الموقف التربوي ومتغير بتغيره في اتجاه الأهداف التربوية المنشودة وقنوات يتم استغلالها لتربية النشء من خلالها لتعزيز الأمن الفكري لديهم وبناء الفكر السياسي السليم.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في توضيح دور الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية في بناء حضارة الدولة العلمية والمعرفية والتاريخية وفكرها السياسي لأن مهمة المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليمهم ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية وترجمته إلى واقع يلمسه أفراد المجتمع بالإضافة إلى الأهمية التالية:

1. يعتبر الفكر السياسي مجموعة الأفكار والمبادئ والآراء السياسية التي ينتهج المفكرون طرحها بتسلسل تاريخي طبقاً لاحتياجات مجتمعاتهم وظروفهم التي تأثروا بها وعاشوا فيها.

2. السياسة التعليمية مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة التي تكون محور حركة الفعل في المؤسسات التعليمية باعتبارها سياسة قائمة على مخطط زمني يتيح إمكانية تحقيق أهدافها في حدود ما تضمنته من مبادئ وما حددته من معايير للتقويم والحكم.
3. أن السياسة التعليمية رؤية موجهه لتحقيق أهداف بعيدة المدى لوضع خطط تربوية ناجحة تساهم في تطوير التعليم ويتطلب تنفيذها كل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة وتكلفة حتى تفي بكل ما تتطلبه خطط تنمية المجتمع.
4. تتسم السياسة التعليمية بالمرونة التي تتيح إمكانية تعديلها في حالة الضرورة مع مراعاة العوامل المؤثرة في عمليات صنعها وصياغتها سواء كانت عوامل تاريخية وثقافية أو فلسفية أو مرتبطة بأهداف سياسية معينة وفقاً للإمكانات المتاحة والقوي السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة وخارجها.
5. تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع وتتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى كما تعتبر السياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزء من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية، وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية نفسها، فإن السياسة التعليمية هي نقطة التقاء سياسات أساسية في الدولة كالسياسة الإقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية.

إشكالية الدراسة

تعد سياسة المؤسسات التعليمية الأساس الذي يحدد مستقبل التربية والتعليم في المجتمع بأي دولة حيث يقاس تقدم الدولة بنظامها التعليمي ولأن الخلل في الأنظمة التعليمية يرجع إلى عدم إستقرار السياسة التعليمية فضلاً عن وجود فجوة بين السياسة التعليمية النظرية وتطبيقها في المؤسسات التعليمية على أرض الواقع وبذلك يكون التعليم قضية أمن قومي فالسياسة العامة للتعليم تحدد مسار التعليم لأجيال المستقبل مما يتطلب تتكاتف جهود كافة الجهات المسؤولة عن التعليم في الدولة لإنجاحها بالعمل الدؤوب في تطوير المناهج ووضع الخطط الهادفة وصولاً لتحقيق المستوى المطلوب لمواكبة تسارع التطور التقني واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة لما تبثه من أفكار مغلوطه تؤثر في فكر أجيال المستقبل ويتطلب السيطرة عليها إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسة تعليمية تعمل على زيادة الوعي وبناء الفكر السياسي السليم.

وتثار إشكالية الدراسة بطرح السؤال الرئيسي التالي: هل تتباين سياسة المؤسسات التعليمية في الدولة وفقاً للنظام السياسي السائد والمتبع بها ؟ ما هي أكثر القيم التي تركز عليها سياسة المؤسسات التعليمية في الدولة ؟ بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التالية

التساؤلات الفرعية

1. ما مدى تأثير الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية على الفكر السياسي لأفراد المجتمع وأجيال المستقبل؟
2. ما هي القيم التي ترتكز عليها سياسة المؤسسات التعليمية ؟
3. كيف يتم توضيح علاقة السياسة التعليمية بالسلطة السياسية؟

4. هل تتبع المؤسسات التعليمية سياسة غرس القيم في المناهج التعليمية؟
5. ما هو دور الجامعات في بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي؟
6. ما هو دور الوعي السياسي في بناء التوازنات الاجتماعية؟

أهداف الدراسة

يكمن الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح أثر سياسة المؤسسات التعليمية في بناء الفكر السياسي لأفراد المجتمع وأجيال المستقبل من الشباب فالسياسة التعليمية رؤية مجتمعية تشكل إطار مرجعي من خلال المؤسسات المجتمعية التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة فيه ذلك لأن التخطيط التربوي لتنمية فكر المتعلمين هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة فالمتعلم هو العنصر الأول في بناء حضارة الدولة وفكرها السياسي بالإضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة كأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المعنية بالوقاية من الانحراف السياسي وتأثير الأنظمة التربوية التي تتبعها المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومؤسسات دينية ومؤسسات إعلامية على الفكر السياسي لأجيال المستقبل وتحقيق البناء السياسي والفكري وحمايته وذلك من خلال السياسة التعليمية التي تضعها الدولة لإدارتها ومعلميها والأسس التربوية التي تتضمنها المناهج والبرامج الصفية وغير الصفية.
2. التعرف على القيم التي ترتكز عليها سياسة المؤسسات التعليمية والتي تظهر بالنواتج التعليمية القائمة فعلاً على أرض الواقع بما يكتسبه المتعلمين من فكر بقصد تشخيصها وكشف جوانب دور التعليم في التنشئة السياسية وبناء الفكر السياسي والخبرات التي يكتسبها المتعلم في المؤسسة التعليمية من خلال الأنشطة المتنوعة التي يمارسها
3. توضيح علاقة السياسة التعليمية بالسلطة السياسية فالمؤسسات التعليمية مؤسسات تربوية أنشئت من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتربية النشئ من أجيال المستقبل على العادات والتقاليد والأعراف السائدة، والأنظمة الإجتماعية القائمة وولاء الأفراد وإيمانهم بالسلطة السياسية وبقيادتها التي تعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع فالسلطة السياسية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية وتضمن توجيه سلوك المتعلمين والأفراد نحو الأهداف التي تعكس الأهداف العامة للمجتمع من خلال سياستها التعليمية
4. التعرف على السياسة التي تتبعها المؤسسات التعليمية لغرس القيم في المناهج التعليمية والتي تجمع بين العلم والإيمان وبين الرقي الحضاري والسمو الأخلاقي وأسس ومبادئ الدين الإسلامي وتقديس العادات والتقاليد والأعراف حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع وتتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتا ج الأخرى.
5. بيان دور الجامعات في بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي السياسة التعليمية منتج للحوار المجتمعي بين الصناع الرسميين وغير الرسميين في المجتمع لذلك استعانت الباحثة بهذا المنهج بما يتطلبه من توظيف لأسلوب تحليل المحتوى بهدف الوصول إلى المضامين والقيم السياسية المدرجة فيما يتدارسه المتعلمين بالمؤسسات التعليمية في مختلف مستوياتها ومراحلها التعليمية وصولاً إلى فكر الطالب الجامعي السياسي.

6. توضيح دور الوعي السياسي في بناء التوازنات الاجتماعية من خلال توضيح الخبرات التي يكتسبها الطالب الجامعي من معارف فكرية وسياسية اشتقها من فلسفة مجتمعية أو إيديولوجيا كسياسية تظهر في صورة مبادئ عامة تمثل حركة التعليم في المستقبل بالمجتمع وبناء لفكره السياسي أو الخبرات التي يكتسبها المتعلمين في المراحل المختلفة من التعليم بالمدارس والغرف الصفية والمكتبة والمختبر والورشة والملاعب والاتصالات غير الرسمية بين المتعلم والقائم بالتعليم

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون

(1) المنهج الوصفي: وذلك في تناول قيم السياسية التعليمية والمؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية وسماتها ومكوناتها بجميع المراحل التعليمية بهدف استقصاء النواتج التعليمية كما هي قائمة فعلاً بقصد كشف دور المؤسسات التعليمية في التنشئة السياسية وبناء الفكر السياسي والخبرات التي يكتسبها المتعلم من خلال الأنشطة المتنوعة التي يمارسها بالمؤسسة التعليمية أو الخبرات التي يكتسبها الطالب الجامعي من خلال ما يكتسبه من معارف فكرية وسياسية اشتقها من فلسفة مجتمعية أو إيديولوجيا سياسية لذلك استعانت الباحثة بهذا المنهج بما يتطلبه من توظيف لأسلوب تحليل المحتوى بهدف الوصول إلى المضامين والقيم السياسية المدرجة فيما يلقى على المتعلم بالمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها ومراحلها التعليمية وصولاً إلى فكر الطالب الجامعي السياسي.

(2) منهج تحليل المضمون: وذلك في تحليل مضمون المناهج الدراسية التي تلقى على المتعلم بالمؤسسات التعليمية

خطة الدراسة

مبحث تمهيدي: إلزامية الحق بالتعليم وفقاً للمعايير الدولية

المطلب الأول:المعايير الدولية لحماية الحق في التعليم

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية الحق في التعليم

المبحث الأول: سياسة المؤسسات التعليمية التربوية والسياسية

المطلب الأول: السياسة التعليمية والأهداف التربوية

المطلب الثاني: السياسة التعليمية وعلاقتها بالسلطة السياسية

المبحث الثاني: صنع السياسة التعليمية في الدولة المعاصرة

المطلب الأول: بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي في الجامعات

المطلب الثاني: بناء الفكر السياسي في المؤسسات التعليمية

مبحث تمهيدي

إلزامية الحق بالتعليم وفقاً للمعايير الدولية

تمهيد وتقسيم

التعليم هو خدمة تقدمها المؤسسات التعليمية بكل دولة لمواطنيها كحق من حقوق الأنسان فى ضوء رؤية ورساله معلنة وتعمل وفق معايير قومية محددة لتحقيق الأهداف المرجوة فى مخرجات تحقق الجودة وقادرة على المنافسة حيث تحاول كل دولة أن تحقق شعار جودة منظومتها التعليمية وإتاحة التعليم بها فالتعليم في كل المجتمعات غاية ووسيلة لتنمية الفرد والمجتمع وينبع الاعتراف بالتعليم كحق من حقوق الإنسان للمحافظة على الكرامة الأصيلة للفرد وتعزيزها وعلى الرغم من أن التعليم حق من حقوق الإنسان إلا أنه توجد مئات الملايين من البالغين في الدول التي تعاني الفقر والجهل يعيشون محرومين؛ مستضعفين، فقراء، أميين، ومعظم ضحايا أمية التعليم من فئة الأطفال والفتيات الصغيرات والنساء نتيجة لحرمانهم من الحصول على فرص التعليم مما يعرض الطاقات البشرية إلى التدمير الأمي إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة لهم على مستوى المجتمع الدولي [1] وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب التالية

المطلب الأول:المعايير الدولية لحماية الحق في التعليم

المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية لحماية الحق في التعليم

المطلب الأول

المعايير الدولية لحماية الحق في التعليم

يعد التعليم دعامة من الدعائم الاساسية للتنمية المجتمعية ولنمو الديموقراطية والحكم المسؤول والنهوض بنوعية الموارد البشرية لتحقيق الازدهار الاقتصادي وغرس العقلانية وفق مناهج ومواد علمية مناسبة قادرة على التأثير في بناء ثقافات التسامح وبناء الضمير الاجتماعي والوعي البيئي فضلاً إن التعليم شرط أساسي للمشاركة في الثورة العلمية والتكنولوجية والرعاية الصحية والاتصالات والنقل وغيرها من الجوانب الإنسانية فإن التعليم المدرسي له تأثير على الخطط التعليمية ويساعدعلى توضيح الأسباب الكامنة وراء إنفاق موارد هائلة على بناء مؤسسات على مستوى عالمي للتعليم العالي مثل معاهد الإدارة ومعاهد التكنولوجيا وينعكس على طرق التدريس والمناهج المدرسية التي تعتبر التعليم سباق وتحدي بين الدول [2]

وتشمل المعايير القانونية الخاصة بالحق في التعليم على عنصرين رئيسيين يتمثلان بتعزيز فرص حصول الجميع على التعليم على أساس المساواة وعدم التمييز وحرية اختيار نوعية التعليم سواء عام أو خاص والالتزام بمضمون التعليم الديني والخلقي ويمثل هذين العنصرين روح الحق في التعليم وجوهره الأصيل وتنعكس طبيعة الالتزا مات

1() البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة 54/263 المؤرخ 25 أيار/مايو 2000 تاريخ بدء النفاذ: 18كانون الثاني/يناير ،2002وفقاً لأحكام المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة

2() الأمم المتحدة: لجنة حقوق الإنسان اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الدورة الخامسة والخمسون البند 4 من جدول الأعمال المؤقت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان التقرير النهائي المقدم من ج. أولوكا - أونيانغو وديبيكا أوداغاما، عملاً بقرار اللجنة الفرعية 105/2002

المنبثقة عن ضمان الحق في التعليم في عدد وتنوع التحفظات والإعلانات والاعتراضات التي قدمتها الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بالحق في التعليم الواردة في الاتفاقية ومحتوى الحق في التعليم من النصوص العديدة الخاصة بالحق في المساواة والتمتع بالفرص والتسهيلات التعليمية والمساواة في إمكانية الوصول إليها التعليم الابتدائي الإلزامي والمجاني وتوفير التعليم الثانوي وإتاحة إمكانية الالتحاق للجميع وتساوي الفرص في إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي وحرية الاختيار فيما يتعلق بالانتساب لأي من المؤسسات التعليمية القائمة وحرية إنشاء مؤسسات التعليم الخاصةحيث تعترف العديد من الصكوك الدولية والإقليمية والوطنية بالحق في التعليم[1] ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً: دورالدولة في ضمان الحق في التعليم

يقع دور الدولة في ضمان الحق بالتعليم كالتزام سياسي تجعل حكومة الدولة تعمل على تحقيق التعليم الابتدائي للجميع كأولوية سياسية على أعلى المستويات وتعمل على تركيز الموارد الاستثمارية للتوجه للتعليم وتوفير التعليم الابتدائي للجميع وادراج عملية تطوير التعليم في استراتيجياتها للتنمية البشرية وتطوير قطاع الصحة وتحسين صحة وتغذية الأطفال لدعم قدرة الأسر الفقيرة على الاستفادة من تطوير قطاع التعليم وإتاحة التعليم الثانوي والتعليم العالي كعنصر من عناصر الحق في التعليم وتلتزم الدولة بغرس القيم التي توجهها للعملية التربوية لبناء شخصية المتعلمين على الدين والعقيدة والشريعة وغرسها في نفوس أبناء أجيال المستقبل بما يبعدهم عن الانحراف والقضاء علي الأمية وكفالة حق جميع أفراد المجتمع في الحصول على الثقافة التراثية والتنشئة الاجتماعية والسياسية وحصولهم على التعليم المجاني في جميع المستويات والإلزامي في المستوي الابتدائي، ورفع المستوي العام للتربية الثقافية التي يتلقاها أفراد المجتمع والتركيز على أجيال الغد [2].

وتعمل الدولة على تحقيق تكافؤ الفرص للجميع للالتحاق بالمؤسسات التعليمية كبعد مادى وبعد بنائي بما يحقق أهداف الدولة تدريجياً وتأمين الحق في العمل والقضاء علي البطالة وكفالة العدل في العمل دون أي تمييز لتوفير العيش الكريم والقضاء علي الجوع وسوء التغذية وتحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة والوفاء بأعلى المعايير الصحية والحماية الصحية مجانا عند الإمكان والقضاء علي الفقر بتأمين مستويات معيشية مناسبة وتوفير مساكن وخدمات مجتمعية كافية ولا سيما ذوي الدخل الصغير والأسر كثيرة الأفراد بهدف التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي [3]

فالدولة ملزمة بتأمين جميع المدارس ولها الحق في اختيار نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطفل والحق في إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة ومواصلة العمل فيها وإدارتها والرقابة عليها وحرية التعبيروحرية الاختيار وحرية إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة ويمثل قياس أداء الدولة في إعمال الحق في التعليم مهمة شاقة في غياب معايير

---

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرار اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 والتي حددت أربعة عناصر من التزامات الدولة فيما يتصل بالحق في التعليم؛ وهي التوافر؛ وإمكانية الالتحاق؛ وإمكانية القبول؛ وقابلية التكييف. الدورة (35) لعام 1989، التعليق العام رقم (17) للمادة 24 حقوق الطفل

2() الجمعية العامة للأمم المتحدة: إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2542 (د-24) المؤرخ في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969

3() الجمعية العامة للأمم المتحدة: إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي، المرجع السابق في المادة (10)

قياسية ومؤشرات ومناهج دراسية مناسبة بصفة عامة لتقييم كفاءة وفعالية الخطوات المتخذة لإعمال تنفيذ الحق في التعليم وقياس ومتابعة البعد المتغير في إطار التزامات الدولة والقيام بإجراءات الرقابة على المحتوى الأساسي للتعليم ويقاس التزام الدولة بممارستها الحق في التعليم باستخدام مؤشرات كيفية وكمية عن نسب الإلمام بالقراءة والكتابة ونسب الالتحاق بالتعليم وأوقات الانتقال من وإلى أماكن التعليم ونسب التسرب من المدارس والرسوب وتقاس المؤشرات الكيفية عن العناصر غير الملموسة مثل التفاعل داخل الفصل الدراسي ومحتوى الكتاب الدراسي، والبرامج التربوية التي تقدم للمتعلمين[1]

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق في التعليم وضرورة أن يكون التعليم مجانياً على الأقل في المراحل الابتدائية والأساسية وأن يكون التعليم الابتدائي إلزامياً وأن يكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعا لكفاءتهم وضرورة توفير التعليم الفني والمهني بصفة عامة وقد أقر الإعلان بأن للآباء على سبيل الأولوية حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم وذلك وفقاً للمادة (26/ الإعلان العالمي) [2] ووفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجب أن يستهدف التعليم تحقيق التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

ثانياً: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

شملت المادتان(13) و(14)/العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على صياغات تفصيلية للحق في التعليم[3] وحق كل فرد في التربية والتعليم مع وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وتوطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تستهدف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم وفقاً للمادة (13/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

وقد أقر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإن مساهمة التعليم في التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وذلك بجعل التعليم الابتدائي إلزامي وإتاحته مجاناً للجميع وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحاً للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيا بمجانية التعليم وتشجيع التربية الأساسية و تكثيفها للأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا

---

(1) CESCR, State obligations, indicators, benchmarks and the right to education, background paper submitted by Paul Hunt, UN Doc. E/C.12/1998/11/at 3 (16 July 1998).

(2)المادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب القرار رقم 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 وصدر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

3() العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة

الدراسة الابتدائية والعمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات وإنشاء نظام منح وافي بالغرض لمواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس واحترام حرية الأباء أو الأوصياء عند وجودهم في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة وتأمين تربية الأولاد دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة وفقاً للمادة (13/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وكفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي وفقاً للمادة (14/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) [1].

ثالثاً: المعايير الإقليمية

أقرت العديد من الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان بالحق في التعليم وكفالته وتضمن البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأوربية في المادة (2) عدم جواز حرمان أي شخص في التعليم ومنحت الحق في التعليم لكل شخص تمييز بين المواطنين كغيرهم في حقوق الأفراد أو التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق كما حددت التعليم بالتنمية الكاملة للشخصية الإنسانية وتقوية الاحترام لحقوق الإنسان وتعدد الأيدولوجيات والحريات الأساسية والعدل والسلام وأن يتمكن كل شخص من أن يشارك بفعالية في مجتمع ديمقراطي تعددي دون أن يحقق وجوداً لائقاً له، وأن يشجع التعليم على التفاهم والتسامح والصداقة بين كافة الجماعات العرقية أو الإثنية أو الدينية ويعزز الأنشطة من أجل المحافظة على السلام وشددت المادة (3/13) من البروتوكول على إتاحة التعليم وتطلبت أن يكون التعليم الأولى إجباري ومتاح للجميع مجاناً وأن يتاح للجميع بوجه عام التعليم الثانوي بأشكاله المختلفة بما في ذلك التعليم الفني والمهني وأن يتاح التعليم العالي للجميع بالتساوي على أساس قدرات كل شخص كما تضمنت المادة (2) من البروتوكول تشجيع التعليم الأساسي أو تكثيفه بأكبر قدر ممكن لأولئك الذين لم يتلقوا أو يكملوا حلقة التعليم الأولى بغرض تحقيق الممارسة الكاملة لحق التعليم(2).

وعلى الرغم من أن الميثاق الإفريقي لم يتضمن سوى الإشارة في المادة (1/17) إلى أن حق التعليم مكفول للجميع ودون تحديد التزامات الدول الأطراف تجاه كفالة هذا الحق، إلا أن الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل تناول في المادة (11) هذا الحق بتنظيم مميز يعكس ثقافة وخصوصية القارة الأفريقية ففرض على الدول الأطراف ذات الالتزامات التي وردت في بروتوكول "سان سلفادور" كفالة حق التعليم وأضاف عليها أهداف التعليم في المحافظة على تقوية الأخلاقيات والقيم التقليدية والثقافات الإفريقية الإيجابية والمحافظة على الاستقلال الوطني والتكامل الإقليمي، وتشجيع وتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقي(3).

1() المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تنص على أنه: تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، لم تكن بعد وهى تصبح طرفا فيه قد تمكنت من كفالة إلزامية ومجانية التعليم الابتدائي في بلدها ذاته أو في أقاليم أخرى تحت ولايتها، بالقيام، في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، خلال عدد معقول من السنين يحدد في الخطة.

(2) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سان خوسيه في 22/ 1969/11 أعد النص في إطار منظمة الدول الأمريكية- مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950 روما في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1950 ؛

(3) الأمم المتحدة: الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف السلفادور 5كانون الثاني/يناير 2011، الوثيقة رقم (HRI/CORE/SLV/2011)، في المادة (13) من بروتوكول "سان سلفادور" منحت الحق في

وأفرد بروتوكول "مابوتو" المادة (12) تنظيم التدابير التي يجب على الدول الأطراف اتخاذها لتكفل للمرأة الحق في التعليم وتضمن احكاماً مميزة لم ترد في سائر الوثائق الإقليمية الأخرى حيث فرض الالتزام بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في مجال التعليم وحماية المرأة وخاصة الطفلة من التحرش الجنسي في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى وادماج منظور النوع الاجتماعي في المناهج الدراسية وتدريب المدرسين (1). وأقر الميثاق العربي في المادة (41) أن التعليم الابتدائي إلزامي وأن يكون التعليم متاحاً بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز وتطلب الميثاق العربي أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن يكون ذلك من خلال دمج مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المناهج والأنشطة التعليمية وبرامج التربية والتكوين والتدريب الرسمية وغير الرسمية ويمكن أن تعزو ذلك إلى النسب المرتفعة للأمية والتسرب من التعليم في عدد من الدول العربية وقصر التزام الدول الأطراف بمجانية التعليم في مرحلتيه الابتدائية والأساسية للمواطنين فقط على نحو مخالف لما ورد في الأنظمة الإقليمية الأخرى (2).

المطلب الثاني

الاتفاقيات الدولية لحماية الحق في التعليم

إن محو الأمية التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم والزام الدول الأطراف بأن تضمن لمواطنيها مجانية التعليم في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزامي ومتاح بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز مع وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعليم المستمر ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار وقد كان أبرز تلك الاتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ونوضحها كما يلي:

أولاً: اتفاقية حقوق الطفل

تتناولت المادتان (28) و (29)/ اتفاقية حقوق الطفل) حق الطفل في التعليم الإلزامي واتاحته مجانا للجميع وشجعت على تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها وجعل التعليم العالي بشتى الوسائل المناسبة متاح للجميع على أساس القدرات وجعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال وفي متناولهم واتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة وتتشابهه المادة (28/ اتفاقية الطفل) بالنصوص الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالإضافة إلى ضرورة إدارة النظام المدرسي بطريقة تتوافق مع الكرامة الإنسانية للطفل

التعليم لكل شخص تمييز بين المواطنين كغيرهم في حقوق الأفراد أو التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق، كذلك الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل 1990 بدأ العمل به في 29 نوفمبر 1999

(1) بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك أثناء انعقاد قمتها العادية الثانية في العاصمة الموزمبيقية، مابوتو في 11 تموز/يوليو 2003

(2) الميثاق العربي لحقوق الإنسان وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم 270 د. ع 16بتاريخ 23 / 5/ 2004

وضرورة توجيه تعليم الطفل نحو تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن وفقاً للمادة (29/اتفاقية الطفل)[1].

ثانياً: اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم

وضعت الاتفاقية تطبيق وتطوير سياسة وطنية تستهدف دعم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في أمور التعليم وجعل التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي واعترفت الاتفاقية بحق الآباء في اختيار المؤسسات التعليمية التي يلحقون بها أبناءهم اختياراً حراً وبضمان التعليم الديني والخلقي لأطفالهم بما يتفق وقناعاتهم الخاصة [2].

ثالثاً: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

أوضحت المادة(10/ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) نصوص تتناول الحق في التعليم وتكافؤ الفرص في الحصول على التوجيه الوظيفي والمهني والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها التساوي في المناهج الدراسية وفى الامتحانات والقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله والتساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى[3].

فقد أقرت أغلب الاتفاقيات على أن أهداف التعليم في المحافظة على تقوية الأخلاقيات والقيم التقليدية والثقافات الإفريقية الإيجابية والمحافظة على الاستقلال الوطني والتكامل الإقليمي، وتشجيع وتحقيق الوحدة والتضامن وتنمية احترام البيئة والموارد الطبيعية وتشجيع تفهم الطفل للعناية الصحية الأولية؛ وأن هدف التعليم الأساسي يتمثل في إعداد الطفل لحياة المسئولية والتي تعزو إلى الاهتمام الكبير الذي أولته معظم وثائق حقوق الإنسان لفكرة التوازن بين حقوق الأفراد ومسؤولياتهم تجاه المجتمع والآخرين والتزامات أخرى على الدول الأطراف لاسيما التزامها باتخاذ إجراءات خاصة فيما يتعلق بالأطفال الإناث والأطفال الموهوبين والأطفال المحرومين لضمان اتاحة التعليم المتساوي لكافة شرائح المجتمع؛ والتزامها باتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان معاملة الطفل الذي يخضع للتأديب المدرسي بشكل إنساني يحترم الكرامة الملازمة له وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان أن يكون لدى الأطفال الذين أصبحوا حوامل قبل إكمال تعليمهم الفرصة لمواصلة التعليم على أساس قدراتهم الفردية

1() اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت وفتح باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها بقرار الجمعية العامة 25/ 44 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2أيلول/سبتمبر 1990وفقا لأحكام المادة 49

2() الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، في دورته الحادية عشرة تاريخ بدء النفاذ: 22 أيار/مايو 1962، وفقا لأحكام المادة 14

3() البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمد بقرار الجمعية العامة 54/4 المؤرخ 6/ أكتوبر 1999 وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه في 10/ديسمبر 1999تاريخ بدء النفاذ: 22/ديسمبر 2000وفقاً لأحكام المادة (16) من ميثاق الأمم المتحدة

المبحث الأول

سياسة المؤسسات التعليمية التربوية والسياسية

تمهيد وتقسيم

إن السياسة التعليمية هي حلقة الوصل بين السلطة السياسية باعتبارها صانعة السياسة العامة وبين المؤسسات التعليمية بالدولة كمؤسسة اجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى لتحقيقها بنمط سياسة المؤسسات التعليمية وأسلوب إعدادها والذي يرجع لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمؤسسات التعليمية كعلاقة مستمرة وقد تختلف سياسة المؤسسات التعليمية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وفقا لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطة والمؤسسات التعليمية حيث يرتبط مفهوم السلطة بالحق الذي بواسطته يتم إصدار القرارات والأوامر كضرورة حتمية تفرضها الحياة الإنسانية تستهدف تحقيق المصالح المشتركة بين القائمين عليها والتابعين لها وتأخذ صور مختلفة تبعا للتنظيم السياسي السائد في الدولة وتكتسب السلطة أهميتها من ارتباط وجودها بوجود المجتمع فلا يمكن تصور أي مجتمع دون وجود سلطة تحكمه وتدير [1]

وتمثل سياسة المؤسسات التعليمية أهم المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام التربوي والتعليمي في الدولة وهي الأطر التي من خلالها يتم تحديد فلسفة وأهداف ونظم العملية التربوية وتعد جزء من أركان النظام السياسي للدولة وتؤثر في قوة النظام التعليمي والتربوي المتاح للدولة وتساعد سياسة المؤسسات التعليمية في توجيه عملية التخطيط واتخاذ القرارات المتنوعة بل وتصميم البرامج التربوية المتنوعة التي من شأنها أن تؤثر على الأفراد بشكل مباشر بما يسهم في تطوير المنظومة التربوية والتعليمية في المجتمع، وسوف نوضح ذلك من خلال المطالب التالية

المطلب الأول: السياسة التعليمية والأهداف التربوية

المطلب الثاني: السياسة التعليمية وعلاقتها بالسلطة السياسية

المطلب الأول

السياسة التعليمية والأهداف التربوية

تضع سياسة المؤسسات التعليمية الإطار العام لعمل كافة المؤسسات والإدارات التربوية والتعليمية العاملة في الدولة من المدارس والجامعات ومراكز التدريب والتأهيل والمؤسسات الدينية والإعلامية وتحدد خطط عملها وما تضمه من إدارات وتحدد الدولة صياغة سياسة المؤسسات التعليمية من عادات ومكتسبات المجتمع وثقافاته وتطلعاته المستقبلية لما يغرس تعليمه للأجيال الناشئة كما تساهم في تصميم نظم تقييم العمل داخل تلك المؤسسات التربوية بما يساعد في تعزيز النمو التربوي للأجيال بحيث يكتسب هؤلاء الأفراد الجدد القيم والمهارات اللازمة التي تساعدهم ليكونوا بناة لأوطانهم في المستقبل وقد تعد سياسة المؤسسات التعليمية مراجع استرشاديه للإدارات التربوية للمدارس والجامعات يتم العودة إليها عند الحاجة للتوجيه والاسترشاد خلال مسيرة العمل التربوي [2]

---

(1) Duru Amarachukwu, et al. v. Minister for Education, et al., Federal High Court of Nigeria, Suit No. FHC\L\CS\94897, filed 25 Aug. 1997

(2) A Spencer, B. A. (1994): Models of Organization and Total Quality Managem ent: Comparison and Critical Evaluation ,The Academy of Management Review ,Vol. 19, No. 3, Special Issue: "Total Quality" (Jul), pp. 446-471.

وبشكل عام تتنوع سياسة المؤسسات التعليمية من دولة لأخرى وفقاً لأنشطة كل دولة وأجهزتها الإدارية في التفكير والعمل والتركيز على القيم الروحية والعقدية والخلقية كالعدل والأمانة والصدق وإكرام الضيف والتعاون والقيم العقلية التي تتصل بالمعرفة وطرق الوصول إليها كاستخدام التجربة والتفكير الناقد والقيم الوجدانية والانفعالية كالحب والكره وضبط النفس عند الغضب والقيم الاجتماعية مثل بر الوالدين والتكافل الاجتماعي والإحسان والتسامح والقيم المادية التي تتصل بالعناصر المادية كالاعتناء بالجسم والاقتصاد في الإنفاق والقيم الجمالية التي تتصل بالتذوق الجمالي وإدراك الاتساق في الأشياء والاعتناء بالمظهر والنظافة والنظام والقيم السياسية وتقييم السلوك السياسي للحاكم وضبط العمل السياسي ومنها الرقابة القضائية والأهداف القومية والمبادئ التي تحدد قواعد معينة للتعامل الإقليمي وحماية الدولة من أي اعتداء خارجي والأمن القومي والمثاليات التي تتميز بها الحضارة الإسلامية وجميعها تعد مرتكزات العملية التربوية[1]. وسوف نوضح ذلك كما يلي:

أولاً: ماهية السياسة التعليمية

إن السياسة التعليمية مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة التي تكون محور حركة الأداء الفعلي في المؤسسات التعليمية باعتبارها سياسة قائمة على مخطط زمني يعمل على تحقيق أهدافها في حدود ما تضمنته من مبادئ وما حددته من معايير [2] وهي رؤية موجهه لتحقيق أهداف بعيدة المدى لوضع خطط تربوية ناجحة تساهم في تطوير التعليم وقد يتطلب تنفيذها كل ما تحتاجه من إمكانيات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة للوصول إلى خطط تنمية المجتمع والحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة لمواجهة التيارات الثقافية الأجنبية المشبوهة [3]. وتقوم السياسة التعليمية على أساس قانوني تستمد شرعيتها من نسق القواعد والقوانين الرسمية بالدولة وتهدف إلى تنظيم السلوك تنظيم رشيد من أجل تحقيق أهداف محددة وتعتمد في وجودها على أسس دستورية وتشريعية وتخضع أنظمتها التعليمية الرسمية إلى سلطة القانون وتقديس العادات والتقاليد والأعراف السائدة حيث تحدد التزام كل فرد داخل المؤسسات التعليمية بالتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع وعدم الخروج عليها والالتزام بالقيم التي توجه العملية التربوية لبناء شخصية المتعلمين على الدين وتعميق عقيدتهم بما يهيئ لهم الانتفاع بما شرعه الله وحمايتهم من التعصب وإبعادهم عن الإنحراف الفكري [4].

---

(1) hite Cameron , Creating a "World of Discovery " by Thinking And Acting Globally in Social Studies: Ideas From New Zealand. The Social Studies. Washington, D.C .Vol.93. No. 6 Nov/Dec 2002. PP 262-266

(2) Sadeghi.J and et al (2013) : "Approaches of leadership theories", journal of American science , volume 9 , number-1 , p:172

(3) بيومي محمد ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر: رؤى معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية،القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2014، ص 92. أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2005، ص 212، جودت عزت عطوي : الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص23-25.

(4) محمد علي محمد:علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ط1 ،1983ص546، محمد منير مرسي: الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة،عالم الكتب، ط1 ،1984ص106، السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي،القاهرة، دار المعارف، ط1 ،1984ص130،

وتتمتع المؤسسات التعليمية بدرجة معينة من الذاتية والاستقلالية وتمارس وظائف ذات علاقة بالأيديولوجيات وبالمؤسسات الأخرى وتساهم في تشكيل مؤسسات المجتمع وتعزز الظروف الداخلية للبناء الاجتماعي وأواصر الارتباط بمصادر السيطرة الدولية، وبهذا تصبح المؤسسات التعليمية عنصر حفاظ على البناء الاجتماعي القائم أو تعمل على تغييره وقد يدل ذلك على أن السياسات التربوية من أهم متطلبات التخطيط لنمو الدولة وتطورها فضلاً عن دورها في التنمية والتدريب والتعليم للمخرجات البشرية المؤهلة في كافة المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والتربوية والعسكرية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق التقدم والرخاء الذي يسهم في التطوير في كافة المجالات فالسياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة وتعبر عن أهدافها العامة وتعتبر السياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وجزء من السياسة العامة للدولة وتهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي لتحقيق الأهداف الوطنية لصلتها بأنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق أهداف الدولة الوطنية وبذلك تعد السياسة التعليمية نقطة التقاء سياسات أساسية في الدولة كالسياسة الإقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية والسياسة الاجتماعية والسياسة الدينية والسياسة الإعلامية [1].

ثانياً: تأثير سياسة الأنظمة التربوية على الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية

تحدد السياسة العامة للتعليم مسار التعليم لأجيال المستقبل ومستقبل التربية والتعليم في المجتمع بأي دولة لأن تقدم الدول يقاس بمستوى نظامها التعليمي ونظراً لأن الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية نظام مفتوح لصلتها الوثيقة بالمجتمع والبيئة حيث يتأثر النظام التربوي ويؤثر في البيئة ولذا يهتم بالحفاظ على توازنه وتكيفه مع البيئة فالأنظمة التربوية تشتمل على أنظمة فرعية مثل نظام المناهج ونظام الإدارة والإشراف والمراحل التعليمية وتمارس الأنظمة التربوية وظائف ضمن ثقافة المجتمع بجانب الأسرة [2].

وقد أوكلت الدولة إلى المدرسة مهمة القيام بوظيفة التربية النظامية وعملياتها كأهم المؤسسات التربوية التي تتضمن إكساب الأفراد القيم المرغوب فيها حيث تساهم المدخلات المدرسية جميعها من معلمين وطلبة ومناهج دراسية ومواد تعليمية وسواها في مخرجات التربية وإكساب المتعلمين النظام القيمي الذي يتبناه المجتمع من قيم معرفية وعقلانية ووجدانية وقيم عملية في إطار التقدم التكنولوجي وعوامل التغيير الثقافي [3] فتعمل الأنظمة التربوية على تحويل المدخلات من المتعلمين غير القادرين على الأداء إلى مخرجات قادرة على الأداء بعد تعليمهم وتدريبهم فيما يتعلق بمخزونهم من الذاكرة الإنسانية للثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يتلقاها المتعلمين في البيئة التعليمية أو الإنسان في مجتمعه ويقع على عاتق الأنظمة التربوية تكوين المنظومة الفكرية كضرورة من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي إلى الإخلال بالبناء الفكري والذي قد

1() السيد عليوة: تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد، القاهرة،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 46.عمر حسن مساد: الإدارة التعليمية، عمان، الأردن، دار صفاء، ط1، 2005، ص54. أسامة سعد خيري: القيادة الإدارية، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2012 ص 21-22.

2() محمد سيف الدين فهمي:التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 ،2004ص65 مدحت أبو النصر: أساسيات إدارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص64-65. حميد عبد النبي الطائي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة والأيزو، عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، ط1 ،2003 ص 17.

(3) Sarah S.Pate, Social Studies: Application for a New Century,)New Your: Delmar publishers, 1996.pp.189-195

ينعكس على الجوانب السياسية والجنائية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية كما يرتبط بحق الإنسان في التفكير وفي التعبير وأمنه في حماية كافة حقوقه المكتسبة في الاختيار وفي التصرف بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين ومكتسباتهم وأمنه في الحفاظ على الملكية الفكرية بعيداً عن التعدي بالإضافة إلى حقه في الحصول على العدالة والعيش بعيداً عن الاضطهاد أو إستلاب الفكر فيطمئن المتعلم على مكونات الأصالة والثقافة النوعية[1].

وبذلك يعد المتعلم أهم مخرجات الأنظمة التربوية وهو العنصر الأول في بناء حضارة الدولة وفكرها السياسي لأن مهمة المؤسسات التعليمية لا تقتصر على تعليم القراءة والكتابة وإعطاء مفاتيح العلوم للطلاب دون العمل على تعليمهم ما يحتاجون إليه في حياتهم العلمية والعملية من معارف وأفكار سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية ودينية وتكنولوجية وتاريخية وغيرها من العلوم بما يساعدهم في ترجمة هذه العلوم إلى واقع يلمسه المتعلمين من أجيال الشباب وغيرهم من باقي فئات المجتمع بالأمن ومسؤوليتهم عن مجتمعهم ببناء أفكاره ومعتقداته وتعمل المؤسسات التعليمية على أن لا تكون منطلق للانحرافات الفكرية وألا يجد دعاة الفكر المنحرف مناخ ملائم لنشر أفكارهم داخل المؤسسات التعليمية لهذا كانت الوظيفة الأساسية للمؤسسات التعليمية تحقيق التربية الإسلامية بأسسها الفكرية والعقيدية وإرساء البناء الفكري من خلال الدور الذي تؤديه بإعداد المتعلم فكرياً وعملياً لجميع جوانب الحياة انطلاقاً من تربية الفرد وتنشئته التنشئة الاجتماعية السليمة والاهتمام بما يقدم بالمؤسسات التربوية من المدرسة والأسرة والمؤسسات الدينية والجامعات ووسائل الإعلام حتى تؤدي دورها لإكساب أفراد المجتمع المفاهيم والأفكار الصحيحة والسليمة والتي تنطلق من المبادئ التربوية للمجتمع [2].

وللمؤسسات التعليمية أساليب تربوية تتعدد ممارساتها من أجل تحقيق أهداف معينة وكل أسلوب منسق ومنظم ومرتبط بطبيعة الموقف التربوي الذي يتم تدريسه ومتغير بتغيره في اتجاه الأهداف التربوية فأن للمؤسسات التعليمية قنوات يتم استغلالها لتربية النشئ من خلالها بهدف تعزيز البناء الفكري لديهم وبناء الفكر السياسي السليم لأن الخلل في الأنظمة التعليمية يرجع إلى عدم إستقرار السياسة التعليمية فضلاً عن وجود فجوة بين السياسة التعليمية النظرية وتطبيقها في المؤسسات التعليمية على أرض الواقع وبذلك يكون التعليم قضية أمن قومي فالسياسة العامة للتعليم تحدد مسار التعليم لأجيال المستقبل مما يتطلب تتكاتف جهود كافة الجهات المسؤولة عن التعليم في الدولة لإنجاحها بالعمل الدؤوب في تطوير المناهج ووضع الخطط الهادفة وصولاً لتحقيق المستوى المطلوب لمواكبة تسارع التطور التقني واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة لما تبثه من أفكار مغلوطه تؤثر في فكر أجيال المستقبل ويتطلب السيطرة عليها إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسة تعليمية تعمل على زيادة الوعي وبناء الفكر السياسي السليم حيث أنه قد تسبب عوامل التغيير الثقافي في تغيير المعارف ومفاهيم الحياة واغترب الإنسان عن ذاته وعالمه وتؤدي إلى تذبذب أفكاره وعدم استقرار القيم الموروثة والمكتسبة وعدم المقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ وضعف مقدرة أفراد المجتمع وخاصة الشباب منهم على الانتقاء والاختيار بين القيم المتصارعة وعجزهم عن تطبيق ما قد يؤمنون به من قيم والبعد عن الاتجاهات السلوكية الخاصة التي

1() أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس،القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2007، ص17، خالد محمد الزواوي: الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1 ،2003، ص32.

2(Jeff Gee, Val G ee (2006): The Winner's Attitude; Change How You Deal With Difficult People and Get the Best Out Of Any Situation, McGraw- Hill Companies ,USA ,p;p 57:59.

لا تتفق وقيم الدولة من خلال أجهزة الإعلام والثقافة بتحفيز الجهود الجماعية المرتبطة بحق الإنسان في التفكير وفي التعبير وأمنه في حماية كافة حقوقه المكتسبة في الاختيار وفي التصرف بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين ومكتسباتهم وأمنه في الحفاظ على الملكية الفكرية والعدالة الاجتماعية والعيش بعيداً عن الاضطهاد الفكري حيث تعبر سياسة المؤسسات التعليمية عن جزء من السياسة العامة للدولة ككل وتتكامل مع جميع أهداف الدولة الأخرى بما يسهم في ضمان تحقيق الأهداف التربوية للدولة من خلال مؤسساتها التربوية المتنوعة من المدارس بجميع مراحلها والجامعات ومراكز التدريب المهني والمهاري وغيرها [1]

ثالثاً: سياسة دعم القرارات والخطط والبرامج التربوية

تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع وتتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى لذلك فإن نجاح تطوير التعليم يقوم على فعالية السياسية التعليمية ووضوحها لأنها تحدد عملية التخطيط التربوي بنجاح وفعالية العمل به [2] وعلى الرغم من الخطوات المتبعة في معظم الدول لسد الخلل في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها إلا أنه لاتزال هناك الحاجة إلى آليات أكثر سرعة وفاعلية لتطوير السياسة التعليمية ونوضحها كما يلي:

1-سياسة دعم القرارات : تحدد السياسة التعليمية أهداف وتضع أشكال ومخططات للتعليم ثم تعمل على توفير الأساليب الإدارية التي تترجم هذه الأهداف وتنفذ الخطط التعليمية بصورة ناجحة وتغير النظرة للإدارة التعليمية وتعمل على إتقانها لوضع مناهج دراسية ومواد تعليمية تحقق الأغراض التربوية والاجتماعية من خلال استخدام الموارد المتاحة وفقا لأسس ومفاهيم علمية وإصدار قرارات خاصة لرسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التي تحقق الأهداف المطلوبة وتوجيه الجهود والتنسيق وإثارة مواطن القوة والضعف والعمل على تنمية الأجهزة الإدارية وقدراتها على العمل ورقابة الأداء وفقا للخطط والبرامج الموضوعة [3].

2-سياسة التخطيط التعليمي والتربوي: تقوم عملية التخطيط التعليمي والتربوي بإثبات الأفكار بالرسم أو الكتابة والتخطيط لمجموعة عمليات ذهنية تمهيدية قائمة على المنهج العلمي وأدواته لتحقيق أهداف محددة وموضوعة بقصد رفع المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ورسم صورة مستقبلية للمجتمع وتحديد العمل الذي ينبغي القيام به في فترة زمنية معينة من تنظيم وتوجيه الموارد البشرية والمادية لتحقيق أهداف الدولة المنشودة عن طريق تكامل للجهود الإنسانية بغية الوصول إلى هدف مشترك بأقل جهد وأفضل

---

(1) زهير غزاوي: نمو القيم والاتجاهات عند طفل ما قبل المدرسة، بيروت، دار المبتدأ للطباعة والنشر، ط1، 1990، ص 70-76 ،صلاح الدين عرفة محمود: المنهج الدراسي والألفية الجديدة مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه، القاهرة: دار القاهرة، ط1، 2004ص78-69،

2() الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم، وثيقة التعليم الثانوي، الإصدار الثالث، جمهورية مصرالعربية، المطابع الأميرية، 2011 ، ص7.

3() أحمد جلال حسن إسماعيل: الإدارة المدرسية الحديثة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مصر، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص15.فاروق شوقي البوهي:الإدارة التعليمية والمدرسية، القاهرة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، 2001 ، ص13. أحمد إبراهيم أحمد:الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية ، الإسكندرية،دار الوفاء ، 2003 ، ص10.

نتيجة[1] فالتخطيط للعملية التربوية يقوم بناء على منطلقات تحددها البيئة المحيطة بشتى مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتبنى عليها أهداف الخطة وطريقة التعامل معها وكيفية التعامل معها فالتخطيط التربوي يضع مخطط للأهداف الواقعة والتحديات المهمة التي يواجهها التعليم ومؤسساته التي تفرض عليه التخطيط الإستراتيجي المرن والمستمر كأساس له ويدخل التخطيط في الإدارات الكبري وقيادة العمليات التنموية التي تعود على الدولة والأفراد بالنفع والفائدة ومن ذلك يتضح أن تخطيط العملية التربوية يعد رافد من روافد التنمية والأولويات لأي إدارة تعليمية ناجحة وفاعلة بأعتبار أن التعليم حجر الأساس للتنمية والتقدم ومواكبة التطورات والتغيرات وتحدي الصعوبات[2].

3-سياسة الخطط والبرامج التربوية: سياسة الخطط والبرامج وهي عملية تتألف من التخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والمراقبة وهي المعرفة العلمية الدقيقة للتأكد من اتمام العمل التربوي بأفضل طريقه ويشمل التخطيط عملية الإعداد المسبق وتحديد الكفاءات المطلوبة من العناصر البشرية ورسم الهيكل التنظيمي للمؤسسة التعليمية وباقي الأنشطة المتعلقة بالعملية الإدارية مثل إعداد المنهج أو الإطار السياسي أو الاجتماعي للأجهزة الإدارية الذي يستخدم في التنظيم وتحديد أفراد الطاقم الإداري والقائمين على العملية التربوية وحاجاتهم وتنظيمهم بشكل ديمقراطي وتنفيذ الأعمال بواسطة القائمين على العملية التربوية وتحفيزهم على القيام بها وتحديد أوجه التعاون بينهم ودعم العلاقات الاجتماعية لتحقيق أهداف المؤسسة التعليمية والإفراد معاً وبهذا تتسم السياسة التعليمية بالمرونة التي تتيح إمكانية تعديلها في حالة الضرورة ومراعاة العوامل المؤثرة في عمليات صنعها وصياغتها سواء كانت عوامل تاريخية وثقافية أو فلسفية أو مرتبطة بأهداف سياسية معينة وفقاً للإمكانات المتاحة والقوي السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل الدولة وخارجها [3].

رابعاً: سياسة غرس القيم في المناهج التعليمية

تطوير معايير تعليم وطنية موحدة تقود عملية بناء المحتوى التعليمي بما يضمن بناء شخصية المتعلم بناء متكامل من حيث المعارف والقيم والمهارات وتطوير طرق التدريس وتمكين المعلمين والمتعلمين من اختيار مصادر متنوعة من الموارد التعليمية التعلمية فضلاً عن تطوير أساليب التقويم وأدواته لضمان جودة التعليم وتلبية

1() محمد طه حنفي، عبد الناصر محمد رشاد: المعوقات الإدارية للتحديات التربوية في التعليم قبل الجامعي في مصر دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بإلاسماعيلية، العدد 13، 2009، ص61-62. سميحة على محمد مخلوف: تقويم الإدارة المدرسية في ضوء المعايير القومية للتعليم المصري، مجلة كلية التربية، جامعة الفيوم، العدد7، 2007، ص365.وفقي حامد أبو علي: التنمية الإدارية للمؤسسات التعليمية في ضوء بعض المتغيرات والاتجاهات المعاصرة رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة 2011، ص 64

2() أحمد إسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1 ،2004 ص 3-10، رضا إبراهيم الميلجى: نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى إستراتيجية ومداخل إصلاحية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2011 ص 191- 190.

3() تركي رابح: مبادئ التخطيط التربوي: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1 ،1988ص.17، عبد الله عبد الدائم: التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950إلى عام 2000، بيروت، دار العلم للملايين،ط1 ، 2009، ص.13، شاكر محمد فتحي أحمد: الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية، أبعاد منهجية مقترحة، مجلة دراسات تربوية، المجلد 8، العدد 52، رابطة التربية الحديثة، 1993ص169

متطلبات التعليم العالي وسوق العمل في ظل التنافسية الدولية [1] وربط مناهج التعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الفكرية المعاصرة وتوظيف بعض المقررات الدراسية والأنشطة التعليمية لإيضاح درجة خطورة الانحراف الفكري لتحصين المتعلمين في مواجهته حيث تساهم الأسس التربوية في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلبة تتطلب وضع ضوابط دقيقة علمية وشخصية لاختيار المشرفين التربويين والمرشدين ومديري المدارس ووكلائهم وتقويم أداء المعلمين في مجال تحقيق الأمن الفكري بصورة فعالة ومعالجة الخلل إن وجد كما تتطلب مراجعة الأوعية العلمية المتاحة للطلبة لتنقيتها مما يدعو إلى التطرف وتوفير المراجع العلمية المناسبة لمعالجة الانحرافات الفكرية والعقدية والسلوكية لتكون في متناول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس [2].

وتركز المناهج التعليمية على تطوير جميع الجوانب الإنمائية للمتعلمين من تطور نفسي، اجتماعي، لغوي، عقلي بدني من خلال معايير تعليم موزعة على مواد مختلفة تدرس بطريقة تكاملية يتعلم فيها الدارسين تكوين علاقات إيجابية مع المعلمين والزملاء بهدف التفاعل مع بيئتهم المباشرة وتنظيم التعلم المدرسي ليشمل أنشطة لمجموعات صغيرة من أنشطة فردية يكتسب الأطفال المهارات المتناسبة لأعمارهم ببيئة آمنة ومحفزة تساعد على تحقيق تطورهم النمائي المتوقع مع بناء شراكة فاعلة بين الأسرة والمؤسسة التعليمية لتساهم في تقييم التطور الذي يحرزه المتعلمين ويساعد على التخطيط لمستوى التحدي المتناسب لكل منهم ومهاراتهم اللغوية في أنشطتهم اليومية والتركيز على قراءة الكتب لمواد التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية [3].

كما تقوم السياسة التعليمية في عملية غرس المناهج التعليمية على تطبيق نظام التقييم الذاتي للمدارس الحكومية والخاصة والتدريب الميدان على نظام التقييم الذاتي وتطوير أنظمة التراخيص المؤسسية ومكاتب خدمات الاستشارات ومعايير خدمة المعادلات والتقييم الخارجي للبرامج الأكاديمية وتطوير منظومة مراقبة جودة التعليم العالي وزيادة نسبة البرامج الأكاديمية التي يتم اعتمادها دوليا وتطوير عمليات وإجراءات الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي ورفع الكفاءة المالية للجامعات الحكومية وتطبيق تقييم المدارس الحكومية والخاصة وإدخال الابتكار من ضمن معيار التقييم والرقابة على المؤسسات التعليمية وتطوير نظام إلكتروني متكامل للبيانات التربوية لقياس أداء المنظومة التعليمية ومنظومة السياسات والتشريعات التي تحكم عمل المؤسسات التعليمية وإصدار قانون التعليم الخاص وإنشاء المباني الجديدة وتطوير مصادر التعلم والحلول التعليمية ومنظومة إسعاد العاملين في الميدان التربوي ووضع نظام متكامل للكشف عن الطلبة الموهوبين والمتفوقين

1() غازي حجو: القيم والاتجاهات وطرائق تعليمها في مادة اللغة العربية عمان الأردن، دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث،ط1، 1996ص83-77، سيد أحمد طهطاوى:القيم التربوية في القصص القرآني،القاهرة، دار الفكر العربي ط1 ،1996، ص22-23، فاروق محمد العادلي:التربية وغرس القيم، مجلة التربية، قطر، العدد72، 2002، ص 81-77، ضياء زاهر:القيم في العملية التربوية، معالم تربوية، القاهرة، دار الكتاب للنشر،ط1 ،1991م. ص19

2() أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، مرجع سابق ص212، بيومي محمد ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر: رؤى معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية،مرجع سابق ص 92. جودت عزت عطوي : الإدارة المدرسية الحديثة- مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، مرجع سابق ص23-25.

3() وزارة التربية والتعليم : منظومة التعليم الإماراتية، لعام 2015-2017، ط1، 2017

ووضع نظام متكامل لرعاييتهم ورعاية المبتكرين والتوعية بالمؤسسات التعليمية وتحسين وتطوير المباني الحالية والرقابة على المؤسسات التعليمية في مجال البيئة والصحة والسلامة المهنية [1].

المطلب الثاني

السياسة التعليمية وعلاقتها بالسلطة السياسية

تساعد السياسة التعليمية على استقرار العمل والتنفيذ حيث تحتوي على مواد تضبط إجراءات العمل وقواعد توضح تطبيق متطلبات العمل التربوي وضمان عدم الانحراف عن القواعد التي حددت مسبقاً وتعمل على توفير الوقت والجهد والمال حيث يتم اتخاذ القرارات وفق الخطوات المحددة من الجهات المختصة باتخاذه بتوجيه النظام التعليمي في جميع المؤسسات التعليمية وتصبح السياسة التعليمية أهم وظيفة بالدولة إذا تعرضت الدولة لظروف سياسية داخلية أو خارجية فتعمل سياسة الدولة التعليمية على التنشئة السياسية للأجيال من خلال المناهج الدراسية التي يدرسها الطلاب في جميع المراحل بالتوعية الثقافية والاجتماعية والسياسية والحالة الاقتصادية السائدة كما ترسخ بالأجيال الولاء للنظام السياسي إذا تم تغيير القيم السياسية السائدة في حالة تغير نظام الحكم مثلاً وقد يدفع سياسة الدولة التعليمية إلى تغيير المناهج الدراسية لضمان الولاء للنظام السياسي الجديد وبقائه واستمراره وتحقيق التوازن بين جميع المجالات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للوصول إلى بناء فكر سياسي قوي من خلال مخاطبة العقل الإنساني لأنه بتحقيق الوعي الفكري فإنه تلقائيا يحقق البناء الفكري في الجوانب الأخرى [2].

فهناك ترابط بين أداء النظام السياسي في سياساته وبين سياسة الدولة التعليمية والتي تقوم بها المؤسسات التعليمية مما يساهم ذلك الأداء في تحقيق الأداء المتوازن بين النظام السياسي والسياسة التعليمية وشمولها على نحو إيجابي لكل فئات المجتمع مع استقلالية كل مؤسسة من مؤسسات النظام السياسي وأداء كل مؤسسة تعليمية لدورها بحالة توازن تخدم المصلحة العامة أما في حالة عدم توازن أداء أدوار المؤسسات التعليمية وتدهور العلاقة بينها وبين المجتمع يعني فشل النظام السياسي في أدائه مما يعني فشل السياسات العامة في تحقيق المصلحة العامة كما أن السياسة التعليمية تقف عند مدى تحقيق كل مؤسسة تعليمية من المؤسسات التعليمية بالدولة لهدفه باستخدام كل الوسائل التي يملكها ليؤثر على النظام السياسي والحكومة ويساهم بذلك في صنع وتشكيل السياسة العامة وسوف نوضح ذلك كما يلي:

1() سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية،ط1 ،2013ص.39، سعاد خليل إسماعيل: سياسات التعليم في المشرق العربي، في منتدى الفكر العربي،مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي سياسات التعليم، عمان،ط1 ،1989ص.117-116

2() سياسة اللورد كروم القنصل العام البريطاني بمصر ما بين عام 1883م-1907م اعتمدت على عدة مبادئ رئيسة من أهمها استخدام اللغة الانجليزية لغة للتعليم وإحلالها محل اللغة العربية وذلك لإبعاد أبناء المجتمع المصري عن لغتهم الأم بهدف تجميد النمو التعليمي. والحد من التوسع في التعليم وتقييد الفرص التعليمية وفرض رسوم مدرسية ترهق أولياء الأمور مما يجعلهم لا يلحقون أولادهم بالمدارس لطلب العلم ولقد تسببت تلك السياسة في ارتفاع نسبة الأمية وتفشي الجهل بين أبناء المجتمع المصري لتحقيق أهداف المحتل البريطاني وهذا يوضح أهمية وظائف السياسة التعليمية وخطورتها ويبين أهمية السياسة التعليمية ومكانتها والتأثير الذي تحدثه في المجتمع. أنظر: اللورد كرومر.. المندوب السامي الذي أخضع مصر ثقافيا وعسكريا
https://www.aljazeera.net .

أولاً: السياسة التعليمية والسلطات التنظيمية المعنية بإعدادها

يركز مفهوم السياسة التعليمية على ما يعطى للمتعلمين وما يمكن للمتعلمين تعلمه من مدخلات ومخرجات التدريس من المناهج التعليمية بمفهومها الشامل والعملية التعليمية كغاية ووسيلة باعتبار أن جودة مدخلات التعليم تضمن جودة مخرجاته التي تبث القيم المرغوبة في نفوس الأجيال الناشئة والتي يتم صياغتها عبر الصور والرسوم والموضوعات الدراسية والتأثير على النشء من خلال شرح الدروس وتحليل القضايا وإبداء الرأي وطريقة القائم بالتعليم وأسلوبه على تنشئة الطلاب سياسياً فالقائم بالتعليم الذي يشجع المتعلمين على المشاركة والتعاون وإبداء الرأي واحترام الآخر يجعل المتعلمين أكثر قدرة على إبداء آرائهم واتخاذ المواقف تجاه القضايا المختلفة، أما القائم بالتعليم الذي يعتمد على الزجر والضرب وفرض سلطته بالقوة دون إعطاء أية فرصة للمتعلمين للتعبير عن آرائهم سيكون المتعلمين أقل جرأة ويحملون شعوراً باللامبالاة [1].

لذلك فإن المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها وأنواعها تعد أداة من أدوات التنشئة السياسية الإلزامية، فالمدرسة أول مؤسسة رسمية يرتبط بها المتعلم في حياته وتقوم من خلال أدوات وآليات متعددة كالمناخ المدرسي وأسلوب المعلم والمناهج والمقررات الدراسية والطقوس المدرسية من تحية العلم وترديد النشيد الوطني والاحتفال بالأعياد الوطنية والقومية وتعليق الصور والرموز الوطنية وغيرها لذلك فهي الأداة الرسمية الأولى من أدوات التنشئة السياسية وتمهد الأجيال لتقبل أدوار باقي أدوات التنشئة وهنا جاء اهتمام كافة الدول والحكومات بإلزامية التعليم ومجانيته من أجل رفع المستوى العلمي وتنشئة الأجيال سياسياً بما يجعلها تتوافق مع النظام السياسي [2].

ثانياً: البعد السياسي للسياسة التعليمية

تتبني المؤسسات الدينية من المساجد والكنائس والهيئات والمعاهد الدينية عملية التنشئة السياسية وتساهم في تكوين المجتمع والتألف بين أفراده وجمع شملهم وتكوين ثقافتهم الاجتماعية وتصوراتهم المشتركة فصلاه الجماعة في المساجد والكنائس رمز لوحدة القلوب وحرص على وحدة الجماعة وتقديم التربية الدينية لمختلف الفئات المجتمعية بشكل عام أو متخصص عبر خطبة الجمعة أو الدروس التي يتلقاها الأجيال في المساجد والكنائس والتي قد تنقل حدث عالمي إلى شرائح المجتمع وفق منظور ديني يعبر عن الثقافة السائدة أو القائدة فيه دون مغالاة ودون تقليل من أهميته بما يتجاوب مع ظروف الحياة المتغيرة ومع الأحداث المعاصرة وفق منهجية معتدلة ترتكز على مبادئ الوسطية وتطبيقاتها ومعارضة الحملات الفكرية المضللة أو المشوهة أو المغرضة على الثقافة المحلية ومصادرها ونظمها وحماية الفكر المحلي من الانحراف والتيارات الفكرية الدخيلة التي لا تخدم البيئة المحلية أو قد تتعارض مع مصادر التشريع الديني القائم وتوفير الوقاية الاجتماعية لكافة فئات المجتمع وشرائحه من الوقوع في الفكر المتطرف أو الإلحاد أو الفتن الموجهه ضد الرأي العام نحو المسائل الدينية وتطبيق الأحكام الشرعية في الدين بما يخدم الصالح العام والتكامل مع أجهزة المجتمع ومؤسساته الأخرى كالأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها

1() السيد عليوة: تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد، مرجع سابق ص 47، محمد سيف الدين فهمي:التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، مرجع سابق ص66، عمر حسن مساد: الإدارة التعليمية، مرجع سابق ص55.

2()عبدالله محمد عبدالرحمن: علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 2001، ص 29-28 فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، ط1، 1980 ص.15

حيث يستفيد النظام السياسي في جميع الدول من المؤسسة الدينية ودورها في التنشئة السياسية [1]. ولكن قد يتعرض النظام السياسي للخطر إذا كانت القيم التي تتبناها المؤسسة الدينية تتعارض مع القيم التي يدعو إليها النظام السياسي فيعمل دستور الدولة ونظامها السياسي وفقا لنمط يعكس المبادئ والقيم التي يتبناها النظام السياسي في صنع السياسات العامة من خلال علاقتها مع المجتمع ونوعية الثقافات السياسية المشاركة وآلية تطبيقها للنظام السياسي ففي ظل الثقافة السياسية المشاركة يكون أفراد المجتمع على درجة من الوعي السياسي ويكون لديهم ميول للاهتمام بالعملية السياسية إضافة إلى قدرتهم في التأثير فيها وفي إطار هذا النوع من الثقافة تكون السياسة العامة للدولة أقرب إلى النجاح لطبيعة العلاقة القائمة على التفاهم والحوار بين النظام السياسي والمجتمع مما يعني قبول المجتمع بالعملية السياسية وبالكيفية التي يصنع بها النظام السياسي السياسة العامة[2].

ويأتي دور السلطات التنظيمية المعنية بإعداد توجهات التعليم بتبني أسلوب التخطيط الإستراتيجي لتطوير مؤسسات التعليم في جميع مراحله وتوفير فرص التحاق مناسبة لبرامج التعليم وتحسين مستوى ونوعية التعليم ومخرجاته وتحسين مستوى الكفاءة الداخلية للمؤسسات التعليمية وتنمية دور الدراسات العليا بالجامعات ورفع مستواها وتنمية القدرات والمؤسسات البحثية والاهتمام بالبحث العلمي وتنمية الموارد البشرية من المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وتنمية الطاقات البشرية المساندة وتحسين البيئة التعليمية والاستفادة من الخريجين القدامى بعد تخرجهم لمصلحة المؤسسة التعليمية واستغلال التطورات الحديثة في تقنية المعلومات والاتصالات في خدمة العملية التعليمية وتعزيز الشراكة مع القطاعات الإنتاجية والتوسع في برامج خدمة المجتمع وتنمية الموارد المالية للتعليم في مستوياته المختلفة[3].

وكذلك تحديد مسارات العمل في مجالاته المختلفة لعملية التنفيذ والتطوير ودراسة الواقع وتشخيص مشكلاته وإيجاد التناسق بين العملية التعليمية ومتغيرات المجتمع لمواكبة التنمية الشاملة والإسهام فيها والتنبؤ بالمستقبل وإعداد الخطط طويلة المدى ومتابعة العملية التعليمية وتطويرها والترشيد في الصرف على التعليم وسد مواطن الهدر واستثمار الوقت الاستثمار الأمثل المبني على التسلسل والتوزيع الملائم لطبيعة العمل وتحقيق الإنسجام بين التعليم والمجتمع وسد الفجوة فيما بينهما وتحقيق التكامل في العملية التعليمية بمختلف تفرعاتها تمهيداً لخطة تستشف أهدافها من أهميتها وتبني عليها مراحلها ومواردها لتسهم في مواجهة التحديات بأفضل الطرق وفق الإمكانات المتاحة وتركز على الأهداف كقاعدة تقوم عليها أركان الخطة السياسية للدولة لمواكبة التخطيط

1() جون دكت: علم النفس الاجتماعي، ترجمة عبد المجيد صفوت، القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2000، ص 29، عبدالمنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا، العين: مؤسسة العين، ط1 ،1988ص.267،

2() الهلال الشربيني الهلالي: التخطيط الاستراتيجي واستخداماته في مؤسسات التعليم العالي رؤية مستقبلية، المؤتمر التربوي الأول حول اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، كلية التربية، القاهرة، ط1 ،1991ص161-162 أسامة سعد خيري: القيادة الإدارية، مرجع سابق ص 24، فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 21، حميد عبد النبي الطائي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة والأيزو، مرجع سابق ص 19

3() علي أحمد مدكور:التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2000ص21-23، السيد عبد المطلب غانم: تقويم السياسات العامة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1 ،1989ص.106

التعليمي وانسجامه مع الخطط الأخرى لتشكل تنمية شاملة بالدولة سواء كانت تنمية إدارية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتعلمية في ظل توجهات الدولة لسياسة التعليم [1].

المبحث الثاني

صنع السياسة التعليمية في الدولة المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

يأتي نجاح السياسات العامة للدولة من توازن النظام السياسي والسياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الدينية واستقلالية السلطة التشريعية وإذا إنعدم التوازن بين السياسات تقع على المؤسسة التنفيذية مسؤولية عمليات الصنع والتنفيذ للسياسات العامة نتيجة فشل السياسات العامة في تحقيق الأهداف العامة فالسياسات العامة للدولة من سياسة اقتصادية وسياسة إعلامية وسياسية اجتماعية وسياسة اقتصادية وسياسة دينية وسياسة تعليمية فكلها سياسات عامة وبناء على ذلك تعتبر السياسة التعليمية إحدى السياسات العامة النوعية في الدولة من حيث الصنع والتنفيذ والتقييم نتاج أداء تتوقف درجة نجاحه على تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة للدولة [2] وبالتالي فإن نجاح أو عدم نجاح السياسة التعليمية يظهر تباين واختلاف الأنظمة السياسية في كيفية ممارستها عند صنع السياسة العامة وتستقل السلطة التشريعية كمؤسسة رسمية في ممارسة صنع السياسة التعليمية بالإضافة لدور السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية لتنفيذ السياسات العامة في الرقابة والتقييم وهنا تتسم الدولة بديمقراطية النظام السياسي [3].

وسوف نوضح ذلك في المطالب التالية

المطلب الأول: بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي في الجامعات

المطلب الثاني: بناء الفكر السياسي في المؤسسات التعليمية

المطلب الأول

بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي في الجامعات

تظهر طبيعة المستوى الفكري والفلسفي للسياسة التعليمية في صورة مبادئ عامة تحمل خصوصية المجتمع الفكرية فتشتق السياسة التعليمية الفكر من فلسفة تربوية للمجتمع تحمل قيمه وتحافظ على هويته وتاريخه الذي تتناقله الأجيال وتعد حلقة الوصل بين الماضي والحاضر والمستقبل والترابط وترتبط العلاقة بين السياسة التعليمية والمشاركة المجتمعية نتيجة الحوار المجتمعي بين جميع فئات المجتمع وتكون السلطة التعليمية مسؤولة

---

(1) "Qu'est ce q'une politique publique". http://www consiel de la famille.1989.Quebec, partenariat-familles. inrs-ucs.uquebec. /docs pdf/ fiche 2.pdf

(2) عبد الوهاب محمد رفعت: الأنظمة السياسية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2005ص 305، عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000ص 86

(3) مها عبد اللطيف الحديثي: معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 4، 1998ص.183، صادق الأسود: علم الجتماع السياسي، العراق، وزارة التعليم العالي، ط2، 1990ص.345.

عن صنعها بعد الاستقرار على المبادئ العامة للدولة ثم تبدأ وزارة التربية والتعليم بتفصيل المبادئ العامة إلى أهداف عامة تخص كل مرحلة تعليمية عن طريق المتخصصين في التربية والتعليم [1].وسوف نوضح ذلك كما يلي

أولاً: توجيه السياسة التعليمية لخدمة بناء ونشر فكر السلم الداخلي لغرس القيم والأخلاقيات

يتم بناء ونشر فكر السلم الداخلي للقيم والأخلاقيات من خلال التركيز على بعض أساسيات محتوى المواد التي يدرسها الطالب الجامعي مثل التفكير الناقد ومهارات الاتصال والقيم والأخلاقيات ودراسة التاريخ والبحث العلمي ونقد المعرفة وتطويرها، والكشف والاختراع، وتقديم الحلول العلمية الكفيلة بالقضاء على المشكلات المعوقة للتنمية إلا أن نجاح الجامعة يتطلب توفير المناخ العلمي للبحث وتنمية الاتجاه العلمي في حل المشكلات وتزويد الطالب الجامعي بمعلومات حول الثقافات الأخرى ومهارات تساعدهم على فهم الأفكار الجديدة وتنمية اتجاهات التعلم المستمر وغرس المهارات الأساسية لفهم العلاقات الدولية وتقوية مهارات اتخاذ القرار والإبداع، وتنمية المهارات العقلية العليا والتفاعل الإنساني، وإقامة توازن بين توقعات المستقبل وبدائله وإجراء البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب وتقدم العلوم والفنون والعناية بالدراسات العاليا ونشر المعرفة بين جمهور المواطنين وتزويد العالم العربي بالاختصاصيين والخبراء والفنيين في الفروع المختلفة والمساهمة في خدمة المجتمع العربي وأهدافه القومية وبعث الحضارة العربية [2]

ومع الإنفجار المعرفى وإنسياب المعلومات عبر شبكة الإنترنت وبزوغ علوم وتكنولوجيات المعلومات ووجود نظريات جديدة مثل تكنولوجيا النانو والتكنولجيا الحيوية والبحوث العلمية المتقدمة وتداول المعلومات والأخبار السياسية والآراء والأفكار التي تختلف مصادرها ودقة وصحة المعلومات بها قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على أجيال المستقبل وأفراد المجتمع ككل فأصبح على الجامعات كأحدى المؤسسات التعليمية أعادة النظر فى الخدمات التعليمية التى تقدمها لكى تتواكب مع المتغيرات العالمية الهائلة والمتسارعة بحيث تقدمها بالجودة والدقة والقيم التي سوف تحملها الأجيال الصاعدة وسوف تؤثر على سلوكياتهم ومعتقداتهم [3]

فالسياسة التعليمية مجموعة من الأهداف المجتمعية المحددة في أهداف تربوية عام تستمد من متطلبات المجتمع وتوضع لتطوير التعليم في كل مرحلة من مراحله يضعها مسؤولو التعليم بمشاركة فئات مجتمعية متأثرة به بصورة مباشرة وغير مباشرة في شكل وثيقة رسمية يلزم تنفيذها أما الاستراتيجية التربوية التعليمية تنبثق عن السياسة التعليمية العامة وتتحدد بموجبها وتكون مسار رئيسي للعمل التربوي والتعليمي وتقوم على تحديد الأهداف والسياسات الأساسية بعيدة المدى وتوزيع المصادر وتكييف الأداء لتنفيذ الأهداف المجتمعية التربوية

1() سيف الإسلام علي مطر:العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، دراسة تحليلية لبعض عوامل الاتصال والانفصال، مجلة دراسات تربوية، الجزء 2، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، عدد مارس ،1986ص190، حسن أبشر الطيب: أهداف السياسة العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية، مجلة الإداري، العدد 51، مسقط ،1992ص37،

2() قاسم حبيب جابر: الجامعة والتنمية: خدمات متبادلة الفكر العربي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 98، العدد 20 ،بيروت، معهد الإنماء العربي،1999ص .140-139، محمد عيسى برهوم: التعليم الجامعي بين الواقع والطموحات، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد7، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق،أكتوبر1988ص.113-109

3() قباري محمد إسماعيل: التعليم العالي في الوطن العربي وعلاقته بخطط التنمية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، يوليو،1984ص.51- 45

بتدرج تصاعدي بين السياسة التربوية التعليمية والخطط التربوية التعليمية ويتم تنفيذ الاستراتيجية التعليمية باختيار أفضل طرق حل المشكلات التربوية والتعليمية عن طريق المشروعات التعليمية والمناهج والبرامج التربوية فالتخطيط التعليمي عملية متصلة ومنتظمة يتم عن طريقها تنمية الموارد البشرية بما يمكن كل فرد من تنمية قدراته إلى أقصى حد ممكن والإسهام في تقديم النواحي الاقتصادية والاجتماعية وفق أهداف محددة في إطار السياسة العامة للدولة فإن التخطيط التعليمي يرتبط بسياسات التعليم[1].

ثانياً: توجيه السياسة التعليمية لخدمة بناء ونشر فكر السلم المجتمعي

إن بناء وتطوير الأجيال يمثل القوة المحركة والدافعة لعملية تطوير المجتمع وتقدمه ولهذا السبب اهتمت الجامعة ببناء واعداد الموارد البشرية وتنميتها لتوفر احتياجات قطاعات المجتمع المختلفة من القيادات العلمية والفكرية وتعد المؤسسات التربوية بصفة عامة المؤسس الرئيسي للأجيال الصاعدة لأنها تمد كافة الشركات والمؤسسات العاملة بالكوادر الفنية والإدارية التى تسير وتقود العمل بها فأن تدهورت المؤسسات التابعة للمنظومة التعليمية فى الدولة تتدهور كافة مؤسساتها وشركاتها وبالتالى منظومة اقتصادها الذي سيؤثر بكافة منظومات أنشطة الدولة الاجتماعية والسياسية [2]

فيتم توجيه السياسة التعليمية لخدمة بناء ونشر فكر السلم المجتمعي من خلال التركيز على دور التدريب لمواجهة المشكلات المحلية بالإضافة لمتطلبات السوق العالمية ومراجعة المواد العلمية المتاحة للطلاب لتنقيتها وتوفير المراجع العلمية المناسبة لمعالجة الانحرافات الفكرية والعقدية والسلوكية لتكون في متناول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ونشر المعرفة بين قطاعات المجتمع وخلق تفاهم ثقافي اجتماعي في المجتمع لمواجهة التحديات التي يفرضها كل عصر وإغناء المعارف العامة بإجراء البحوث والدراسات العلمية وفي مجالات الحياة المختلفة وفهم وترجمة وإثراء التراث التاريخي على المستويات الوطنية والإقليمية في التعددية الثقافية للمحافظة على القيم الثقافية من خلال تأكيد الفهم للقضايا الثقافية وتحليلها ونقدها فالمؤسسات التعليمية نظام اجتماعي تتكامل فيه البنى الاجتماعية وتتباين فئاتها في صياغة العمليات الاجتماعية بما يفرض حرصها على تطوير البناء القيمي للمؤسسات التعليمية وفق أهداف معيارية تستلزم وجود ثقافة مشتركة قادرة على تحقيق التفاهم المشترك والتعاون المتبادل ضمن بناء يتسم بالميل إلى اللامركزية والاستقلالية وتعدد مراكز القرار والسلطة يستلزم للمؤسسات التعليمية نظام اجتماعي ثقافي يحكم صلتها بالبيئة المحيطة بها عن طريق سياستها التعليمية [3].

1() شاكر محمد فتحي أحمد: الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية، أبعاد منهجية مقترحة، مرجع سابق، ص 68، سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مرجع سابق ، ص 41، محمد سيف الدين فهمي: التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 ،2004، ص 65

2() محمد برو: تفعيل التعليم العالي في خدمة المجتمع، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 3 المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، ط1 ،2002ص154، أنس وسوف: دور الجامعة المجتمعي ومعوقات هذا الدور، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2010، ص 195

3(Ahmed Benchehida, "La Théorie des Systèmes Comme Instrument D'Analyse Scientifique des Phénomènes Administratifs et Educatifs au Sein de L'université" ،Actes de Séminaire: L'université Aujourd'hui. Alger: Edition CRASC, Mai 1998, p155-163.

والحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة لمواجهة التيارات الثقافية الأجنبية المشبوهة وحماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق والحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي فإن صيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الانحراف والبناء الفكري تحظى باهتمام المجتمع والدولة لتكوين أجيال واعية ثقافياً بالنظام السياسي من خلال مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بالواقع والتي تغرس بالطالب من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياق الفرد وسلوكه واتجاهاته ومعتقداته فالقيم محصلة تفاعل الإنسان بإمكانياته الشخصية مع متغيرات اجتماعية وثقافية معينة وتعد محدد أساسي من المحددات الثقافية للمجتمع وما يصدر عنه من أعمال قد يحبها المواطنين من الأجيال الناشئة أو يكرهها [1].

فإن مسؤولية الجامعة تتمثل في إعداد الأجيال الناشئة التي يستطيع العمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع، من جهة أخرى فإن البحوث والدراسات والكتابات الفكرية بالجامعة يمكن أن تلعب دوار مهما وأساسا في تطوير الانتماء الوطني والقومي والسياسي.كما أن التعليم الجامعي له وظائف سياسية يسعى من خلالها إلى ربط الأجيال الناشئة بمجريات الحياة السياسية وهي وظائف مرتبطة بعلاقة التعليم في تكوين الرأي العام والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية والثقافة السياسية وهي العناصر هي التي تتحكم في السلوك السياسي للأجيال الناشئة سلبياً و إيجابياً[2]

فعلاقة الجامعة بالنظام السياسي من أهم العلاقات التي يدخل فيها الفكر الذي يتضمن نقد صفوة يضم وتحليل الواقع فالمجتمع الجامعي يتضمن المفكرين والمثقفين من لهم الأدوار في خلق ثقافة وطنية تقوم على نقد الواقع أن أساتذة الجامعة وطلابها يمثلون أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها وعياً واستيعاباً لمتغيرات التنمية الشاملة ومواقفها المناقضة لتوجهات الأنظمة السياسية السائدة [3].

المطلب الثاني

بناء الفكر السياسي في المؤسسات التعليمية

تعد السياسة التعليمية مجموعة من الأهداف الخاصة ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي المترابطة فيما بينها ترابط قوي لتقدم فكرة واضحة من المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في الدولة ويضعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف كما تشمل سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة من المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها وتعني الحكم

1() رياض قاسم: مسؤولية المجتمع العلمي العربي، منظور الجامعة العصرية وأفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 193، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1995ص 82، محمد متولي غنيمة: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001، ص 128

2() حمدي علي أحمد: مقدمة في علم اجتماع التربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ط1 ،2003ص.55 أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتب،ط1 ،2005 ص 40

3() عبد العزيز صقر:الجامعة والسلطة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، القاهرة، الدارالعالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 128، عبد الله جمعة الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع،الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص96

المشتق من القيم وتقييم الوضع القائم في المؤسسات التعليمية لاستخدامه كخطة عامة توجه القرارات ووسائل إحراز الأهداف التعليمية [1]. ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً: توجهات السياسة التعليمية لخدمة النظام التعليمي: تقدم السياسة التعليمية توجهات للنظام التعليمي في المجال التربوي والنظام التعليمي للدولة وتقوم بالعديد من الوظائف المهمة حيث تشكل أساس لتقويم الخطط القائمة والخطط المقترحة وبقياس الأداء الفعلي باتخاذ معايير لتقويم الخطط القائمة والمقترحة للتعرف على نقاط القوة والضعف بها وتيسير عملية صنع القرارات على المستوى الإداري وتوفيرها للمعايير الحاكمة التي توضح أهمية وقيمة الحلول المقترحة لما يقع من مشكلات فتساعد على اتخاذ القرار الصائب[2]

ثانياً: التنشئة الاجتماعية المعنية بالوقاية من الانحراف: تعد المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية المعنية بالوقاية من الانحراف وتحقيق الأمن الفكري وحمايته وذلك من خلال إدارتها ومعلميها، والأسس التربوية التي تتضمنها المناهج والبرامج الصفية وغير الصفي بما يحقق سلامة فكر الفرد وخلو عقله ومعتقداته من الانحرافات والأفكار الخاطئة التي تؤدي إلى الانحراف الفكري المتعلقة بالأمور الدينية والدنيوية لتكوين الفكر مما ينعكس بالأمن والطمأنينة والاستقرار على الفرد والمجتمع وذلك بتأسيس قاعدة صلبة من الفهم والاستيعاب الشامل والعميق لحركة الحياة من تفاعل الإنسان مع متغيرات الحياة من حوله لمواجهة تحدي القيم والهوية والتكنولوجيا والتقنية والطاقات الكامنة والبحث العلمي والاتصالات والأمية الشاملة والدراسات المستقبلية وتعريب العلوم وتدفق المعلومات والتحديات السياسية والاقتصادية وتحديات العولمة للعملية التربوية التعليمية [3].

ويبرز الدور الحيوي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربوية في إرساء وتحقيق البناء الفكري من خلال الدور الذي تؤديه تلك المؤسسات لإعداد الأجيال فكرياً وعملياً في جميع المجالات انطلاقاً من تربية الفرد وتنشئته التنشئة الاجتماعية السليمة والاهتمام بالمؤسسات التربوية بمختلف أنواعها كالمدارس والجامعات والمؤسسات الدينية من المساجد والكنائس والمعاهد الدينية ومراكز التدريب والتطوير ووسائل الإعلام حتى تؤدي دورها المنشود لإكساب

1() عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2000ص86، كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية في علي الدين هلال بحث مقدم إلى ندوة تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، المنعقدة بمركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1988ص16.

2() عبد العزيز بن عبد الله السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط5، 2005ص 11-23، عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة 1421هـ/ 2000م، ص 65-80 محمد عطية الأبراشي: التربية الإسلامية وفلاسفتها، القاهرة، مطبعة عيسى الباني، ط2 ، 2001 ص 44-45.محمد عبد الرحيم عدس :المعلم الفاعل والتدريس الفعال ، عمان، دار الفكر ,ط1 , 1996م ص35.

3() خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2001، ص 215-223، هاني بني مصطفى: السياسات التربوية والنظام السياسي،عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1 ،2005ص13-67

أفراد المجتمع المفاهيم والأفكار الصحيحة والسليمة والتي تنطلق من المبادئ التربوية للمجتمع باعتباره واجب وطني يسهم في تحقيقه جميع مؤسسات المجتمع التربوية والإعلامية والدينية وغيرها [1].

بينما يبرز الاختلاف الثقافي بين فئات المجتمع في الدول النامية حيث يتم احتكار السلطة ويستمد النظام السياسي شرعيته من احتكار السلطة وبالتالي ينقسم أفراد المجتمع على بعضهم ويدور انقسامهم حول شرعية النظام وحل المشاكل الرئيسية وتعد الاختلافات الثقافية أخطر الخلافات المؤثرة في السياسات العامة للدولة وعند توحد الثقافات الفرعية مع الاختلافات الثقافية الناشئة عن العرق أو القومية أو الدين تكمن خطورة الانقسامات في التعارض بين الثقافة السياسية للمجتمع والثقافة السياسية للسلطة الحاكمة ويؤدي التعارض بين الأيديولوجية المهيمنة والثقافة السياسية للمجتمع إلى فشل السياسات العامة للدولة [2].

ثالثاً: إعداد وبناء القوى البشرية داخل المؤسسات التعليمية: يعد التعليم مفتاح التنمية ويعد الإنسان أداة التنمية وهدفها فإعداد وبناء القوى البشرية داخل المؤسسات التعليمية لا يعني الاقتصار على الأداء الأكاديمي ولكنه إعداد متكامل يتضمن الإعداد الأكاديمي والإعدادال نفسي والاجتماعي والأخلاقي والثقافي والقيمي وبذلك يتم إعداد القوى البشرية بالبنية التعليمية ولأن التخطيط التعليمي تنبؤ بسير المستقبل في التعليم والسيطرة عليه بهدف الوصول إلى تنمية تربوية تعليمية متوازنة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة وربط التنمية التعليمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة إلا أنه قد تختلف أهداف السياسة التعليمية ووظائفها من مجتمع لآخر ومن جامعة لأخرى باختلاف تكوين المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومؤسسات دينية وإعلامية ومراحل تطورها وباختلاف طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات إلا أنه يتوقف أداء وظائف السياسة التعليمية وقيام المؤسسات التعليمية بدورها لتلبية متطلبات المجتمع وتعبئة كل المتطلبات اللازمة لتطويرها على موقف السلطة تجاهها من حيث توجيه السياسة التعليمية لخدمة وظائف المؤسسات التعليمية وأهدافها وبصفة عامة وعمليات تطوير وتحديث المناهج بصفة خاصة في سلسلة متكاملة تتطلب جهد متواصل حتى يدرك المعنيون والمهتمون من أهل التربية والتعليم أنهم أمام تحديات لا بد من مواجهتها أو التعامل معها بتخطيط وجدية وعمل دؤوب وتكاتف كل المؤسسات المجتمعية بما يحافظ على الهوية التربوية، ويغذيها ويجددها بشكل دائم ومستمر [3]

رابعاً: تطوير المناهج وطرق التدريس وعولمة التربية والتعليم:

تعمل السياسة التعليمية على تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي لتحقيق الأهداف الوطنية لأنشطة الدولة الموجهة نحو السياسة التعليمية والسياسة الإقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية

1() علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز الدراسات العربية،ط1، ص2000 ،ص 132 غابريال ألموند وجي بنجهام باويل: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،1998، ص 99

2() عبد الهادي مبروك النجار:صنع السياسة التعليمية مدخل مقارن، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط1، 2009، ص 123، علي يوسف الشكري: النظم السياسية المقارنة، القاهرة، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 29

3() Chripa Scbneller, "Democracy and National Responsibility", 2nd Asia- Europe Education Workshop 5- 7 June 2011,HSEM Education Hub and the University of Innsbruck, Innsbruck, Australia, P18.

وتبني مواكبة العولمة آليات جديدة لتطوير المناهج وطرق التدريس وعولمة التربية والتعليم كمنظومة كبرى وعولمة المناهج كجزء من المنظومة حيث يتم التدخل في تعديل المناهج الدراسية بما يناسب الأفكار التي تدعو لها العولمة وربط مناهج التعليم بواقع الحياة ومشكلات المجتمع الفكرية المعاصرة وتوظيف المقررات الدراسية والأنشطة التعليمية لتوضيح درجة خطورة الانحراف الفكري بهدف تحصين الطلاب عن طريق المناهج وما تقدمه من معلومات للطلاب والطريقة التي يتم بها تقديم المناهج وتقويمها بوضع رؤية جديدة ورسالة تحقق أهداف المؤسسات التعليمية لإنتاج المعارف التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة بخطوات إجرائية في مجال تأسيس بنية تحتية قوية من شبكة الاتصالات الحديثة وتوفير قواعد معلومات من خلال خطوط الإنترنت بهدف بناء قاعدة معرفية معلوماتية قوية تساعد الباحثين على البحث والاتصال بالعالم الخارجي وتسهم في عمليات التعليم والتعلم ومواكبة متطلبات الحديثة [1].

وتساعد على تمكين الخريجين من توليد المعلومات واستخراجها من البيئة أو استخدامها في خدمات نافعة مما يجعلهم قادرين على التخيل والتصور والمبادأة والتحليل المنطقي والاستنباط والاستقراء وتقبل مبدأ لانهائية المعلومات باستمرارية التعلم وتوقع تغيير عمله نتيجة تغير المعارف والتكنولوجيا ووضع الفروض والنماذج والمحاكاة كأدوات للوصول إلى المعلومات والتركيز على أهداف تكنولوجيا المستقبل مع أي تغيير تحدثه التكنولوجيا الجديدة عن طريق التحول من التعليم الذي يقوم على إعطاء المعلومات إلى التعلم الذي يقوم على الفهم ومهارات الحياة والبقاء والتكيف والمرونة للمهن الخدمية على مستوى التعليم العالي وتنمية القدرة على حل المشكلات والتفكير النقدي ومهارات الاتصال الكتابية والشفوية وتزويد الطلاب بمهارات التعلم الذاتي والتقويم الذاتي وإكسابهم الاستقلالية والقدرة على الإبداع والابتكار ودعم وزيادة قدرتهم على التحكم في التغيير والمشاركة في تنمية المجتمع والرغبة في الاستمرار في التعليم ويتم توظيف الوسائل الإعلامية لخدمة السياسة التعليمية لوجود علاقة ارتباطية بين الإعلام للتربية والتربية للإعلام والتربوية للإعلامية [2].

الخاتمة

تناولت الدراسة توضيح دور الأنظمة التربوية بالمؤسسات التعليمية في بناء حضارة الدولة العلمية والمعرفية والتاريخية وفكرها السياسي حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع وتتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى فالسياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته أو تعبر عن أهدافه بل تعبر عن حاجات ومطالب الميادين الأخرى التي تتفاعل معها التربية بوجه عام وهذه الميادين الأخرى تجمع السلطة السياسية بالمؤسسات التعليمية فالسياسة العلمية جزء من السياسة التعليمية وهي بدورها تعد جزء من السياسة العامة للدولة والسياسة العلمية تهدف إلى تحسين الموارد العلمية ودفع التقدم التكنولوجي من أجل بلوغ الأهداف الوطنية وعلى ذلك فهي وثيقة الصلة بعدة مجالات أخرى من أنشطة الدولة الموجهة نحو تحقيق تلك الأهداف الوطنية

1() لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002، ص 97-101، ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1997، ص 133

2() أحمد شوقي: هندسة المستقبل، القاهرة،المكتبة الأكاديمية، ط1 ،1992ص28-23، خليفة على السويدي: المناهج التعليمية والإبداع، بحوث مؤتمر، تربية الغد في العالم العربي، مجلة التربية جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، 1996ص142-146

نفسها وعليه فإن السياسة العلمية نقطة التقاء سياسات أساسية في الدولة كالسياسة الإقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الخارجية

فالسياسة العامة للتعليم تحدد مسار التعليم لأجيال المستقبل مما يتطلب تتكاتف جهود كافة الجهات المسؤولة عن التعليم في الدولة لإنجاحها بالعمل الدؤوب في تطوير المناهج ووضع الخطط الهادفة وصولاً لتحقيق المستوى المطلوب لمواكبة تسارع التطور التقني واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة لما تبثه من أفكار مغلوطه تؤثر في فكر أجيال المستقبل ويتطلب السيطرة عليها إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسة تعليمية تعمل على زيادة الوعي وبناء الفكر السياسي السليم والتركيز على القيم التي ترتكز عليها سياسة المؤسسات التعليمية والتي تظهر بالنواتج التعليمية القائمة فعلاً على أرض الواقع بما يكتسبه المتعلمين من فكر بقصد تشخيصها وكشف جوانب دور التعليم في التنشئة السياسية وبناء الفكر السياسي والخبرات التي يكتسبها المتعلم في المؤسسة التعليمية من خلال الأنشطة المتنوعة التي تمارسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المعنية للوقاية من الانحراف السياسي وتأثير الأنظمة التربوية التي تتبعها المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومؤسسات دينية ومؤسسات إعلامية على الفكر السياسي لأجيال المستقبل وتحقيق البناء السياسي والفكري وحمايته وذلك من خلال السياسة التعليمية التي تضعها الدولة لإدارتها ومعلميها والأسس التربوية التي تتضمنها المناهج والبرامج الصفية وغير الصفية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: توصلت الباحثة إلى النتائج التالية

1. إن الدولة ملزمة بتأمين جميع المدارس ولها الحق في اختيار نوعية التعليم الذي يحصل عليه الطفل والحق في إنشاء مؤسسات تعليمية خاصة ومواصلة العمل فيها وإدارتها والرقابة عليها وحرية التعبيروحرية الاختيار وحرية إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة
2. إن التعليم أمر ضروري للقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية في عصر يأخذ فيه التعليم دوراً هاماً في تحديد مستويات المعيشة ومن ثم فإن الدول والأفراد الذين ليست لديهم الفرص لاكتساب المهارات والمعارف التي يوفرها التعليم سوف يتأخرون عن التطور مع الحياة المعاصرة مما يوجب ضرورة إتاحة فرص التعليم في جميع المناطق النامية.
3. إن محو الأمية التزام واجب على الدولة ولكل شخص الحق في التعليم وأن الدولة تضمن لمواطنيها مجانية التعليم في مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزامي ومتاح بمختلف مراحله وأنواعه للجميع دون تمييز مع وضع الآليات الكفيلة بتحقيق التعليم المستمر ووضع خطة وطنية لتعليم الكبار وأبرز تلك الاتفاقيات اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
4. إن المؤسسات التعليمية مؤسسات تربوية أنشئت من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتربية النشئ من أجيال المستقبل على العادات والتقاليد والأعراف السائدة، والأنظمة الإجتماعية القائمة وولاء الأفراد وإيمانهم بالسلطة السياسية وبقيادتها التي تعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع فالسلطة السياسية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية وتضمن توجيه سلوك المتعلمين والأفراد نحو الأهداف التي تعكس الأهداف العامة للمجتمع من خلال سياستها التعليمية

5. إن السياسة التي تتبعها المؤسسات التعليمية لغرس القيم في المناهج التعليمية تجمع بين العلم والإيمان وبين الرقي الحضاري والسمو الأخلاقي وأسس ومبادئ الدين الإسلامي وتقديس العادات والتقاليد والأعراف حيث تشتق السياسة التعليمية العامة أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام للدولة وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع وتتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى.
6. يتحقق الوعي السياسي في بناء التوازنات الاجتماعية من خلال توضيح الخبرات التي يكتسبها الطالب الجامعي من معارف فكرية وسياسية اشتقها من فلسفة مجتمعية أو إيديولوجيا كسياسية تظهر في صورة مبادئ عامة تمثل حركة التعليم في المستقبل بالمجتمع وبناء لفكره السياسي أو الخبرات التي يكتسبها المتعلمين في المراحل المختلفة من التعليم بالمدارس والغرف الصفية والمكتبة والمختبر والورشة والملاعب والاتصالات غير الرسمية بين المتعلم والقائم بالتعليم
7. وجود أي خلل في الأنظمة التعليمية يرجع إلى عدم إستقرار السياسة التعليمية فضلاً عن وجود فجوة بين السياسة التعليمية النظرية وتطبيقها في المؤسسات التعليمية على أرض الواقع وبذلك يكون التعليم قضية أمن قومي
8. إن السياسة العامة للتعليم تحدد مسار التعليم لأجيال المستقبل مما يتطلب تتكاتف جهود كافة الجهات المسؤولة عن التعليم في الدولة لإنجاحها بالعمل الدؤوب في تطوير المناهج ووضع الخطط الهادفة وصولاً لتحقيق المستوى المطلوب لمواكبة تسارع التطور التقني واستيعاب مستجدات التكنولوجيا الحديثة لما تبثه من أفكار مغلوطه تؤثر في فكر أجيال المستقبل ويتطلب السيطرة عليها إيجاد آليات جديدة لصياغة سياسة تعليمية تعمل على زيادة الوعي وبناء الفكر السياسي السليم.
9. تحدد الدولة صياغة سياسة المؤسسات التعليمية من عادات ومكتسبات المجتمع وثقافاته وتطلعاته المستقبلية لما يغرس تعليمه للأجيال الناشئة كما تساهم في تصميم نظم تقييم العمل داخل تلك المؤسسات التربوية بما يساعد في تعزيز النمو التربوي للأجيال بحيث يكتسب هؤلاء الأفراد الجدد القيم والمهارات اللازمة التي تساعدهم ليكونوا بناة لأوطانهم في المستقبل
10. هناك ترابط بين أداء النظام السياسي في سياساته وبين سياسة الدولة التعليمية والتي تقوم بها المؤسسات التعليمية مما يساهم ذلك الأداء في تحقيق الأداء المتوازن بين النظام السياسي والسياسة التعليمية وشمولها على نحو إيجابي لكل فئات المجتمع
11. أن نجاح السياسات العامة للدولة من توازن النظام السياسي والسياسة الاجتماعية والسياسة الاقتصادية والسياسة التعليمية والسياسة الدينية واستقلالية السلطة التشريعية
12. إن مسؤولية الجامعة في إعداد الأجيال التي تستطيع العمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإن البحوث والدراسات والكتابات الفكرية بالجامعة يمكن أن تلعب دور مهم وأساسي في تطوير الانتماء الوطني والقومي والسياسي.
13. تعمل الجامعات على بناء ونشر فكر السلم الداخلي والمجتمعي السياسة التعليمية منتج للحوار المجتمعي بين الصناع الرسميين وغير الرسميين في المجتمع
14. تعاني المناهج العربية من قلة التركيز على المعارف والعلوم التطبيقية وضعف الارتباط بالعمل والإنتاج والتنمية لعدم استجابة المناهج التعليمية لثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة فعند عدم ربط المعرفة وتطبيقاتها بالعلم والتكنولوجيا يصبح العلم قواعد مجردة وتصبح التكنولوجيا عمل ضعيف الوظيفة الأثر

مما يؤدي إلى حشو أذهان الطلاب بكمية كبيرة من المعلومات النظرية التي يعانون من حفظها من دون أن يكون لها أثر كبير في سلوكهم كمواطنين ومثال ذلك معلومات الطلاب عن الذكاء الاصطناعي

15. اضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية وكثرة حالات الخروج على تعاليم الدين والقانون في وسائل الإعلام يثير تهديد الفكر السياسي والاجتماعي لدى الأغلبية العظمى من أفراد المجتمع ويؤثر عليهم سلباً
16. الطرق التي يستخدمها القائمون على التعليم في شرح أفكار ومعلومات عن تيارات معاكسة للدولة تهيأ المجال لتفتيت الوحدة السلوكية وتوسيع الفجوة بين الأجيال وإلى تكريس الفكر العلماني بانحرافه للتأثر بما ألقي عليهم من معلومات
17. إن تنويع محتويات المناهج لتشمل المعلومات التي تشكل أساس البناء الفكري للمتعلم والمهارات العملية التي تخدم أدوات السياسة التعليمية والقيم والاتجاهات الملائمة للفرد والمجتمع تتطلب بناء الذات الإنسانية القادرة على التكيف الإيجابي مع ظروف الحياة لأداء دورها الحضاري المحدد فيجب ألا تكون المناهج مجرد مصادر للمعلومات بل أدوات لإرشاد الطلاب إلى مصادر المعلومات
18. إن مهمة المناهج الدراسية لم تعد تزويد الطلبة بالمعرفة والمعلومات النظرية فقط بل أصبحت تشمل المهارات الإيجابية التي يكتسبها الطلاب كالتفكير الناقد، والتفاعل، والمرونة، والاتصال، والقدرة على اتخاذ القرارات، وحل المشكلات وحب الاستطلاع الذهني، والاستعداد لتحمل المسؤولية، وتعلم كيفية التعلم، والقدرة على التحليل

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التوجه إلى أعادة البناء الجذرى والسريع للمؤسسات التعليمية العاملة فى المنظومة التعليمية بهدف إصلاح الكثير من منظومات العمل الأخرى كي يتواكب الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى مع الإصلاح التعليمى
2. تحفيز العاملين بالمؤسسات التعليمية للإبداع في أدائهم والتخلص من كل قيود البيروقراطية والتكرارية والنمطية والنظر الى الأمور المحيطة بأعمالهم نظرة منظومية تساعد على تفجير الطاقات الإبداعية الكامنة في كل فرد فهم سوف ينعكس على المنظومة التعليمية والتعلم وتحدث تغييرات كلية وجذرية في أساليب العمل ومستويات الأداء الأكاديمى والأدارى تصاحبها طفرات هائلة وفائقة في معدلات الأداء ومعها نزيل كل القوالب القديمة ويتم أستبدالها بالحديث والمبتكر
3. عقد اللقاءات التربوية وورش العمل في الجامعات وإدارات التربية والتعليم لتطوير آلياتها ومجالات إسهامها في تعزيز البناء الفكري
4. تحقيق الإصلاح السياسي عبر إنجاز المشاركة الاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات السياسية وصيانة الحقوق والحريات السياسية
5. إقامة العلاقات داخل المؤسسات التعليمية وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية على أسس من التفاهم والتحاور والاحترام المتبادل بعيداً عن والعنف والتركيز على استخدام أساليب المكافأة والتشجيع والتعزيز في التنشئة الاجتماعية
6. الاهتمام بعملية صنع السياسة التعليمية الجامعية والسياسة العلمية من حيث الجانب الهيكلي والجانب المنهجي بفتح مجال لمشاركة الفاعلين في المؤسسات التعليمية والقطاعات التي يشكل التعليم أداة لتحقيق

أهدافها في عملية إعداد السياسة والاهتمام بعملية تقويم السياسة التعليمية من حيث بناء هياكل مختصة وتشكيل لجان مهمتها المراقبة والمتابعة وتقويم الأداء الداخلي والخارجي لضمان الجودة والنوعية

7. ضرورة مشاركة الجامعة في تخطيط سياسة الدولة واداراتها فالجامعة أكثر المؤسسات التعليمية تخصص في ممارسة الوظائف ذات علاقة بالأيديولوجيات وبالمؤسسات الأخرى كما أنها تتمتع بدرجة معينة من الذاتية والاستقلالية
8. تعزيز مساهمة الجامعة في تشكيل مؤسسات المجتمع والظروف الداخلية للبناء الاجتماعي وأواصر الارتباط بمصادر السيطرة الدولية للحفاظ على البناء الاجتماعي القائم أو أن تعمل على تغيير

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

1. أحمد إبراهيم أحمد: تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس،القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2007
2. أحمد إبراهيم أحمد:الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية،دار الوفاء ، 2003
3. أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2005
4. أحمد إسماعيل حجي: تطوير التعليم في زمن التحديات، الأزمة وتطلعات المستقبل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1 ،2004
5. أحمد جلال حسن إسماعيل: الإدارة المدرسية الحديثة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مصر، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ط1، 2009
6. أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل، القاهرة، عالم الكتب،ط1 ،2005
7. أحمد شوقي: هندسة المستقبل، القاهرة،المكتبة الأكاديمية، ط1 ،1992
8. أسامة سعد خيري: القيادة الإدارية، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 2012
9. السيد الحسيني: علم الاجتماع السياسي،القاهرة، دار المعارف، ط1 ،1984
10. السيد عليوة:تنمية المهارات القيادية للمديرين الجدد، القاهرة،إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2001
11. السيد عبد المطلب غانم:تقويم السياسات العامة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1 ،1989
12. بيومي محمد ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر: رؤى معاصرة في إدارة المؤسسات التعليمية،القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2014
13. تركي رابح: مبادئ التخطيط التربوي: الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1 ،1988
14. ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1997
15. جودت عزت عطوي : الإدارة المدرسية الحديثة مفاهيمها النظرية وتطبيقاتها العملية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2009
16. جون دكت: علم النفس الاجتماعي، ترجمة عبد المجيد صفوت، القاهرة، دار الفكر العربي،ط1، 2000،
17. حميد عبد النبي الطائي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة والأيزو، عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، ط1 ،2003
18. حمدي علي أحمد: مقدمة في علم اجتماع التربية،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ط1 ،2003
19. خالد عبد العزيز الشريدة وآخرون: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2001
20. خالد محمد الزواوي: الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط1 ،2003
21. زهير غزاوي: نمو القيم والاتجاهات عند طفل ما قبل المدرسة، بيروت، دار المبتدأ للطباعة والنشر، ط1، 1990
22. رضا إبراهيم الميلجي: نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين رؤى إستراتيجية ومداخل إصلاحية، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1، 2011
23. سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة،القاهرة،مكتبة الأنجلو المصرية،ط1 ،2013

24. سعاد خليل إسماعيل: سياسات التعليم في المشرق العربي، في منتدى الفكر العربي،مشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي سياسات التعليم، عمان،ط1 ،1989
25. سيد أحمد طهطاوى:القيم التربوية في القصص القرآني،القاهرة، دار الفكر العربي ط1 ،1996
26. صادق الأسود: علم الجتماع السياسي، العراق، وزارة التعليم العالي، ط2 ،1990
27. صلاح الدين عرفة محمود: المنهج الدراسي والألفية الجديدة مدخل إلى تنمية الإنسان العربي وارتقائه، القاهرة: دار القاهرة، ط1، 2004
28. ضياء زاهر:القيم في العملية التربوية، معالم تربوية، القاهرة، دار الكتاب للنشر،ط1 ،1991م
29. عبد الحميد بن عبد المجيد حكيم، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة 1421هـ/ 2000م
30. عبد العزيز صقر:الجامعة والسلطة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة، القاهرة، الدارالعالمية للنشر والتوزيع، ط1، 2005
31. عبد العزيز بن عبد الله السنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، ط5، 2005
32. عبد الله جمعة الكبيسي ومحمود مصطفى قمبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية القتصادية للمجتمع،الدوحة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص96
33. عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2000
34. عبد الله عبد الدائم: التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950إلى عام 2000، بيروت، دار العلم للملايين،ط1 ، 2009
35. عبدالله محمد عبدالرحمن: علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة بيروت، دار النهضة العربية،ط1، 2001،
36. عبدالمنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا، العين: مؤسسة العين، ط1 ،1988
37. عبد الهادي مبروك النجار:صنع السياسة التعليمية مدخل مقارن، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط1، 2009
38. عبد الوهاب محمد رفعت: الأنظمة السياسية، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،ط1 ،
39. علي أحمد مدكور:التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1 ،2000
40. علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد: النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت، مركز الدراسات العربية،ط1، ص2000
41. علي يوسف الشكري: النظم السياسية المقارنة، القاهرة، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003
42. عمر حسن مساد: الإدارة التعليمية، عمان، الأردن، دار صفاء، ط1، 2005
43. غابريال ألموند وجي بنجهام باويل: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1 ،1998
44. غازي حجو: القيم والاتجاهات وطرائق تعليمها في مادة اللغة العربية عمان الأردن، دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث،ط1، 1996
45. فاروق شوقي البوهي:الإدارة التعليمية والمدرسية، القاهرة، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 ، 2001
46. فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية،ط1، .1980
47. لمياء محمد أحمد السيد: العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2002
48. مدحت أبو النصر: أساسيات إدارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2008
49. محمد برو: تفعيل التعليم العالي في خدمة المجتمع، مجلة اتحاد جامعات العالم الإسلامي، العدد 3 المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، ط1 ،2002
50. محمد سيف الدين فهمي:التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 ،2004

51. محمد عطية الأبراشي: التربية الإسلامية وفلاسفتها، القاهرة، مطبعة عيسى الباني، ط2 ، 2001
52. محمد عبد الرحيم عدس :المعلم الفاعل والتدريس الفعال ، عمان، دار الفكر , ط1 , 1996م
53. محمد علي محمد:علم اجتماع التنظيم، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،ط1 ،1983
54. محمد منير مرسي: الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة،عالم الكتب، ط1 ،1984
55. محمد متولي غنيمة: تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر أساليب جديدة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 2001
56. هاني بني مصطفى: السياسات التربوية والنظام السياسي،عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1 ،2005

ثانياً: الرسائل العلمية

1. وفقي حامد أبو علي: التنمية الإدارية للمؤسسات التعليمية في ضوء بعض المتغيرات والاتجاهات المعاصرة رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة 2011
2. أنس وسوف: دور الجامعة المجتمعي ومعوقات هذا الدور، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمشق، 2010

ثالثاً: المجلدات

1. الهلال الشربيني الهلالي: التخطيط الاستراتيجي واستخداماته في مؤسسات التعليم العالي رؤية مستقبلية، المؤتمر التربوي الأول حول اتجاهات التربية وتحديات المستقبل، كلية التربية، القاهرة، ط1 ،1991
2. حسن أبشر الطيب: أهداف السياسة العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية، مجلة الإداري، العدد 51، مسقط ،1992
3. خليفة على السويدي: المناهج التعليمية والإبداع، بحوث مؤتمر، تربية الغد في العالم العربي، مجلة التربية جامعة الإمارات العربية المتحدة، عدد خاص، 1996
4. رياض قاسم: مسؤولية المجتمع العلمي العربي، منظور الجامعة العصرية وأفق الحرية الديمقراطية داخل الحرم الجامعي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 193، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1995
5. سميحة على محمد مخلوف: تقويم الإدارة المدرسية في ضوء المعايير القومية للتعليم المصري، مجلة كلية التربية، جامعة الفيوم، العدد7، 2007
6. سيف الإسلام علي مطر:العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، دراسة تحليلية لبعض عوامل الاتصال والانفصال، مجلة دراسات تربوية، الجزء 2، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، عدد مارس ،1986
7. شاكر محمد فتحي أحمد: الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية، أبعاد منهجية مقترحة، مجلة دراسات تربوية، المجلد 8، العدد 52، رابطة التربية الحديثة، 1993
8. علي الدين هلال بحث مقدم إلى ندوة تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية، المنعقدة بمركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،1988
9. فاروق محمد العادلي:التربية وغرس القيم، مجلة التربية، قطر، العدد72، 2002
10. قاسم حبيب جابر: الجامعة والتنمية: خدمات متبادلة الفكر العربي، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد 98، العدد 20 ،بيروت، معهد الإنماء العربي،1999
11. قباري محمد إسماعيل: التعليم العالي في الوطن العربي وعلاقته بخطط التنمية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 1، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، يوليو،1984
12. كمال المنوفي: السياسة العامة وأداء النظام السياسي في تحليل السياسات العامة قضايا منهجية في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد : وثيقة معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، وزارة التربية والتعليم، وثيقة التعليم الثانوي، الإصدار الثالث، جمهورية مصرالعربية، المطابع الأميرية، 2011
13. محمد طه حنفي، عبد الناصر محمد رشاد: المعوقات الإدارية للتحديات التربوية في التعليم قبل الجامعي في مصر دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بإلاسماعيلية، العدد 13، 2009

14. محمد عيسى برهوم: التعليم الجامعي بين الواقع والطموحات، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد7، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق،أكتوبر1988
15. مها عبد اللطيف الحديثي: معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 4 ،1998
16. وزارة التربية والتعليم : منظومة التعليم الإماراتية، لعام 2015-2017، ط1، 2017

رابعاً: الاتفاقيات والمواثيق الدولية

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب القرار رقم 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948 وصدر في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ديسمبر 1966 تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/يناير 1976، وفقا للمادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة
3. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سان خوسيه في 22/ 1969/11 أعد النص في إطار منظمة الدول الأمريكية- مكتبة حقوق الإنسان جامعة منيسوتا، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان 1950 روما في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 1950 ؛
4. الميثاق العربي لحقوق الإنسان وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم 270 د. ع 16بتاريخ 23 / 5/ 2004
5. اتفاقية حقوق الطفل اعتمدت وفتح باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها بقرار الجمعية العامة 25/ 44 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2أيلول/سبتمبر 1990وفقا لأحكام المادة 49
6. الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، في دورته الحادية عشرة تاريخ بدء النفاذ: 22 أيار/مايو 1962، وفقا لأحكام المادة 14
7. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية اعتمد وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه بقرار الجمعية العامة 54/263 المؤرخ 25 أيار/مايو 2000 تاريخ بدء النفاذ: 18كانون الثاني/يناير ،2002وفقاً لأحكام المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة
8. بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك أثناء انعقاد قمتها العادية الثانية في العاصمة الموزمبيقية، مابوتو في 11 تموز/يوليو 2003
9. البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمد بقرار الجمعية العامة 54/4 المؤرخ 6/ أكتوبر 1999 وفتح باب التوقيع والتصديق عليه والانضمام إليه في 10/ديسمبر 1999تاريخ بدء النفاذ: 22/ديسمبر 2000وفقاً لأحكام المادة (16) من ميثاق الأمم المتحدة
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرار اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 13 الدورة (35) لعام 1989، التعليق العام رقم (17) للمادة 24 حقوق الطفل
11. الجمعية العامة للأمم المتحدة: إعلان التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2542 (د-24) المؤرخ في 11 كانون الأول/ديسمبر 1969
12. الأمم المتحدة: لجنة حقوق الإنسان اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الدورة الخامسة والخمسون البند 4 من جدول الأعمال المؤقت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان التقرير النهائي المقدم من ج. أولوكا -أونيانغو وديبيكا أوداغاما، عملاً بقرار اللجنة الفرعية 105/2002
13. الأمم المتحدة: الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف السلفادور 5كانون الثاني/يناير 2011، الوثيقة رقم (HRI/CORE/SLV/2011)، في المادة (13) من بروتوكول "سان سلفادور" منحت الحق في التعليم لكل شخص تمييز بين المواطنين كغيرهم في حقوق الأفراد أو التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق، كذلك الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل 1990 بدأ العمل به في 29 نوفمبر 1999

خامساً: المراجع الأجنبية

1. CESCR, State obligations, indicateurs, benchmarks and the right to éducation, background Paper submitted by Paul Hunt, UN Doc. E/C.12/1998/11/at 3 (16 July 1998).
2. Duru Amarachukwu, et al. v. Ministre for Education, et al. Federal High Court of Nigeria, Suit No. FHC\L\CS\94897, filed 25 Aug. 1997
3. Spencer, B. A. (1994): Model of Organisation and Total Quality Management: A Comparaison and Critical Evaluation, The Académie of Management Review, Vol. 19, No. 3, Special Issue: "Total Quality" (July), pp. 446-471.
4. hite Cameron, Creating a "World of Discovery " by Thinking And Acting Globally in Social Studies: Ideas From New Zealand. The Social Studies. Washington, D.C .Vol.93. No. 6 Nov. /Déc. 2002. PP 262-266
5. Sadeghi.J and et al (2013) : "Approaches of leadership théories", journal of American science, volume 9, number-1, p:172
6. Sarah S.Pate, Social Studies: Application for a New Century,) New Yourk: D'Elmer Publisher, 1996.pp.189-195
7. Jeff Gee, Val Gee (2006): The Winners Attitude; Change How You Deal With Difficulté People and Get the Best Out Of Any Situation, McGraw- Hill Companies, USA, pp. 57:59.
8. conseil de la famille.1989.Quebec, "Qu'est ce qu'une politique publique". http://www partenariat-familles. inrs-ucs.uquebec. /docs PDF/ fiche 2.pdf
9. Ahmed Benchehida, "La Théorie des Systèmes Comme Instrument D'Analyse Scientifique des Phénomènes Administratifs et Educatifs au Sein de L'université" ،Actes de Séminaire: L'université Aujourd'hui. Alger: Edition CRASC, Mai 1998, p155-163.
10. Chripa Scbneller, "Democracy and National Responsibility", 2nd Asia- Europe Education Workshop 5- 7 June 2011, HSEM Education Hub and the University of Innsbruck, Innsbruck, Australia, P18.